



جهاز أبوظبي للمحاسبة
ABU DHABI ACCOUNTABILITY AUTHORITY



طبع هذا الإصدار بدولة الإمارات العربية المتحدة باستخدام الأحبار العضوية والطلاءات والأختام المصنوعة من المياه. تحتوي هذه الأوراق على أوزان 42 و300 و150 غراماً للمتر المربع الواحد. حازت هذه الأوراق على اعتماد مجلس رعاية الغابات (وتم الحصول عليها من غابات تتم إدارتها بصورة جيدة وهي خالية من الكلور)، كما حازت على اعتماد منظمة جرين سيل (تحتوي على ما لا يقل عن 30% من الألياف المعاد تدويرها). عند الانتهاء من هذه الأوراق، يرجى التخلص منها في مخلفات الأوراق المعاد تدويرها.

هل تعلم أن استخدام طن من الورق المعاد تدويره بالمقارنة مع الورق الجديد من شأنه توفير ما يلي:

- 17 شجرة
- 3.3 ياردة مكعبة من مساحة مكب النفايات
- 4,000 كيلو واط / ساعة من الطاقة
- 7,000 غالون من المياه

(المصدر: وكالة حماية البيئة الأمريكية)

يمكنك تحميل app ADAA



تقرير الجهاز على
الموقع الإلكتروني



” إذا كان الله عز وجل قد منّ علينا بالثروة فإن أول ما نلتزم به لرضاء الله وشكره هو أن نوجه هذه الثروة لإصلاح البلاد، ولسوق الخير إلى شعبها.“

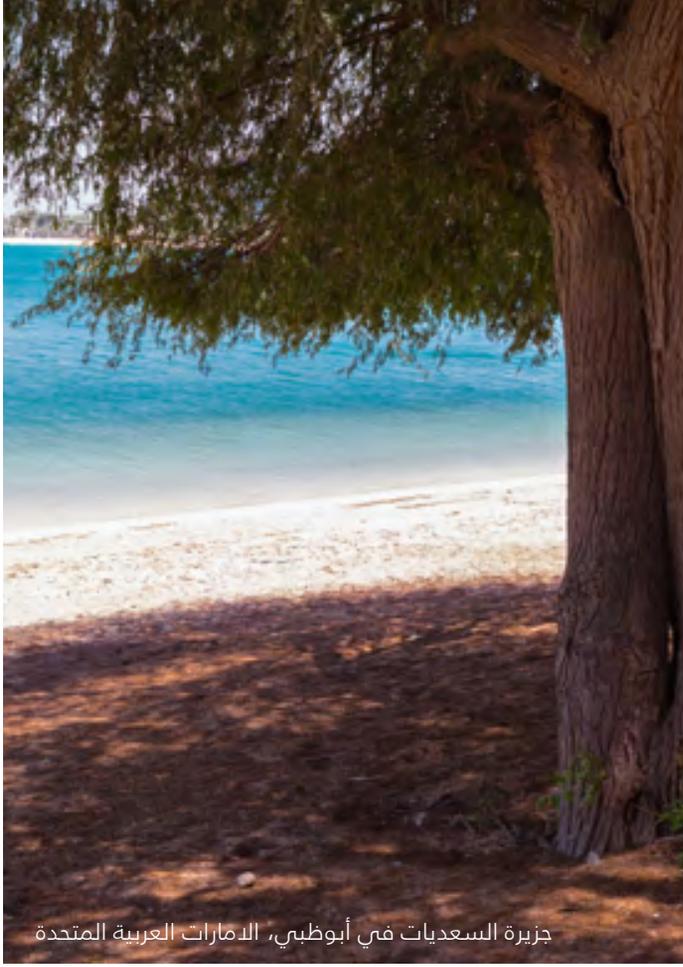
المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان



صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة



صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة



جزيرة السعديات في أبوظبي، الامارات العربية المتحدة

الجزء 01 عن الجهاز

صفحة 2 - 15

1. تاريخ الجهاز
2. الركائز الاستراتيجية
3. الاستراتيجية العامة
4. الأهداف والاختصاصات
5. النواتج والمحصلات
6. الجهات الخاضعة
7. تقرير الحوكمة



كثبان صحراء الربع الخالي لإمارة أبوظبي

الجزء 02

نواتج الجهاز

صفحة 16 - 29

1. مقدمة
2. منهجية التدقيق بالجهاز
3. التدقيق والفحص المالي
4. مراجعة الأداء والمخاطر
5. دعم المحاسبة





جزيرة السعديات في أبوظبي، الامارات العربية المتحدة



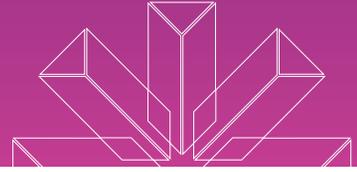
صحراء في أبوظبي، الامارات العربية المتحدة

الجزء 03

تقرير 2016 وخطة 2017

صفحة 30 - 54

1. ملخص إنجازات عام 2016
2. نواتج المجموعة الأولى:
التدقيق والفحص المالي
3. نواتج المجموعة الثانية:
مراجعة الأداء والمخاطر
4. نواتج المجموعة الثالثة:
دعم المحاسبة
5. خطة عمل 2017



الجزء 04

البيانات المالية مع تقرير مدقق الحسابات المستقل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر
2016

صفحة 56





ضباب في الصحراء عند شروق الشمس، الامارات العربية المتحدة

كلمة رئيس الجهاز

يسرني أن أقدم «تقرير المحاسبة 2017» وهو التقرير السنوي لجهاز أبوظبي للمحاسبة (الجهاز) في إصداره التاسع مؤكداً الالتزام الدائم بأعلى معايير الشفافية والمحاسبة التي تبنتها الدولة والإمارة تحت قيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله).

يأتي هذا الإصدار في وقت تمكنت فيه دولة الإمارات العربية المتحدة من تحقيق عدد من الإنجازات الفريدة التي شهدت عليها أهم التقارير والمؤشرات الدولية حيث أعلنت دولة الإمارات في العاشر من فبراير 2016، عن تشكيل وزاري جديد شمل وزارات جديدة أبرزها السعادة والتسامح والشباب، واستحداث منصب وزير السعادة كأول وزارة من نوعها على مستوى وتاريخ الحكومات في كل دول العالم. وقد حازت بنوك أبوظبي على 6 مراكز ضمن قائمة جلوبال فاينانس 2016 لأكثر 10 بنوك أماناً في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وذلك من قبل وكالات التصنيف العالمية موديز، وستاندر أند بورز وفيتش. وحلت دولة الإمارات في المركز الرابع والعشرين عالمياً في تقرير مؤشر الشفافية لعام 2016 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية بعد أن كانت في المركز الخامس والثلاثين في عام 2008 مما يعكس الإنجاز الكبير الذي تحقق في هذا المجال، وحققت المركز الأول إقليمياً و16 عالمياً في التنافسية العالمية في تقرير التنافسية الدولية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)، في حين تصدرت الدولة المرتبة الأولى عربياً والثامنة والعشرين عالمياً ضمن التقرير الدولي الصادر تحت إشراف الأمم المتحدة لمؤشرات السعادة والرضا بين شعوب العالم، وحلت الدولة في المرتبة الأولى إقليمياً في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال وفقاً لتقرير البنك الدولي.

نحن في جهاز أبوظبي للمحاسبة وبتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة وبدعم من سمو الشيخ هزاع بن زايد آل نهيان نائب رئيس المجلس التنفيذي فخورين برعايتنا للكوادر الوطنية الشابة من خلال برنامج «تطوير المدققين الإماراتيين» الذي يهدف إلى المساهمة في تدريب وتأهيل عدد أكبر من المدققين الإماراتيين ومساعدتهم على اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لنجاحهم ودفع مسيرتهم المهنية حيث التحق في هذا البرنامج منذ إنشائه ما يزيد عن خمسين خريج إماراتي.

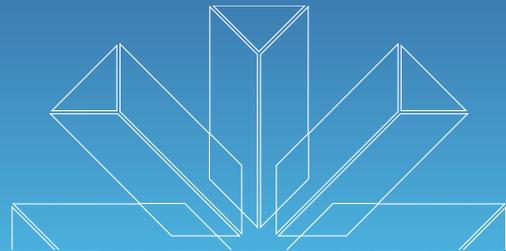
يعرض هذا التقرير عدداً من الإنجازات التي حققتها الجهاز خلال العام المنصرم والتي نذكر منها هنا على سبيل المثال:

- إصدار 113 تقرير ضمن نواتج التدقيق والفحص المالي ومراجعة الأداء والمخاطر.
- تنظيم الدورة العاشرة لورشة عمل المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين في أبوظبي إلى جانب أكثر من 166 مشارك يمثلون 43 دولة ومقاطعة، وذلك بهدف تبادل المعرفة ومشاركة أفضل الممارسات المتعلقة بالنشاطات الإشرافية على التدقيق وآخر نتائج عمليات الرقابة والتفتيش، والملاحظات حول جودة التدقيق.
- المشاركة في اجتماع «المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين» IFIAR في لندن في المملكة المتحدة.
- المشاركة في المنتدى السنوي العالمي لجمعية المدققين الداخليين (IIA) في نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية.
- استمرار اعتماد مركز أداء للمعرفة بالجهاز كمزود تدريب معتمد لدى معهد القيادة والإدارة بالمملكة المتحدة.
- ختاماً، أود أن اتقدم بالشكر لكل من ساهم في هذه الإنجازات واطمئن بالذات بالجهات والشركات الحكومية وموظفي الجهاز، داعياً المولى عز وجل أن يوفقنا إلى خدمة ورقعة هذا الوطن المعطاء وحفظ الأمانة.

حمد الحر السويدي
رئيس الجهاز

01 الجزء عن الجهاز

- 04 1. تاريخ الجهاز
- 04 2. الركائز الاستراتيجية
- 05 3. الاستراتيجية العامة
- 06 4. الأهداف والاختصاصات
- 06 5. النواتج والمحصلات
- 07 6. الجهات الخاضعة
- 11 7. تقرير الحوكمة





جزيرة السعديات في أبوظبي، الامارات العربية المتحدة

1. تاريخ الجهاز

رئيساً للجهاز بالوكالة كجزء من أعمال إعادة هيكلة حكومة أبوظبي.

في ديسمبر 2008، صدر القانون رقم 14 لسنة 2008 الذي غيّر دور الجهاز من الرقابة المالية إلى التدقيق الحكومي واطاف هدفاً جديداً للجهاز وهو الارتقاء بمبادئ المساءلة (المحاسبة) والشفافية، كما تم بموجبه تعديل مسمى الجهاز من "جهاز الرقابة المالية" إلى "جهاز أبوظبي للمحاسبة". ومن ثم تم تعيين معالي رياض عبدالرحمن المبارك رئيساً لجهاز أبوظبي للمحاسبة بموجب المرسوم الأميري رقم (10) لسنة 2008 الصادر في 31 ديسمبر 2008.

في فبراير 2017، أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله بصفته حاكماً لإمارة أبوظبي مرسوماً أميرياً بتعيين معالي حمد الحر السويدي رئيساً لجهاز أبوظبي للمحاسبة.

أنشئ جهاز أبوظبي للمحاسبة بموجب القانون رقم (1) لسنة 1985 كهيئة مستقلة تتبع سمو ولي عهد أبوظبي وتختص بالرقابة المالية على أموال الجهات التابعة لإمارة أبوظبي والتحقق من سلامة ومشروعية إدارة هذه الأموال والتي كانت في السابق ضمن اختصاص دائرة المالية.

بدأ الجهاز بممارسة اختصاصاته ومباشرة أعماله منذ صدور المرسوم رقم 8 لسنة 1996 بتعيين معالي محمد داغر درويش المرر كأول رئيس للجهاز. وفي أبريل 1997 تم اجراء بعض التعديلات على القانون المشار إليه أعلاه ليكون الجهاز مختصاً بالرقابة اللاحقة دون الرقابة السابقة. وفي يوليو 2004 صدر القانون رقم 6 لسنة 2004 والذي أعطى اختصاصات وصلاحيات أوسع لرقابة الجهاز.

في ديسمبر 2007، صدر المرسوم رقم 32 لسنة 2007 بتعيين معالي رياض عبدالرحمن المبارك -

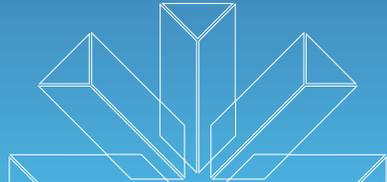
2. الركائز الاستراتيجية

"أن نكون أحد أفضل خمس أجهزة محاسبة في العالم".

"مساعدة حكومة أبوظبي والجهات العامة على تحسين الأداء والارتقاء بمبدأ المحاسبة والشفافية عن طريق تقديم تأكيدات وخدمات استشارية مستقلة وموضوعية".

الرؤية

الرسالة



القيم:



3. الاستراتيجية العامة

- تتمحور الاستراتيجية العامة للجهاز حول تحسين الأداء والارتقاء بمبدأ المحاسبة والشفافية من خلال الآتي:
- أن نصبح مستشاراً موثقاً به.
 - أن نكون مثلاً يقتدى به وأن نشجع على تطبيق أفضل الممارسات الرائدة.
 - دعم وتحسين التواصل والتعاون بين الجهات الخاضعة وتشجيع تبادل الخبرات.

4. الأهداف والاختصاصات

حدد قانون إنشاء الجهاز اهدافه واختصاصاته كالآتي:

الأهداف

1. التحقق من أن إدارة وتحصيل وصرف الأموال والموارد العامة تتم بكفاءة وفعالية واقتصادية.
2. التحقق من صحة التقارير المالية وإلتزام الجهات الخاضعة بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة.
3. الارتقاء بمبدأ المساءلة «المحاسبة» والشفافية.

الاختصاصات

1. تدقيق التقارير المالية الموحدة للحكومة وفحص التقارير المالية للجهات الخاضعة.
2. مراجعة الأداء والمخاطر من خلال فحص كفاءة وفعالية واقتصادية الأنشطة التشغيلية والمالية للجهات الخاضعة والتأكد من التزامها بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة.
3. رفع التقارير إلى سمو ولي العهد والقيام بأية مهام ومسؤوليات يراها سموه.
4. تقديم المشورة ورفع التوصيات والقيام بأية إجراءات أو خدمات أخرى للجهات الخاضعة، يرى رئيس الجهاز أنها مناسبة وملائمة.
5. التحقيق في المخالفات المحالة إلى الجهاز وما يتكشف له من مخالفات وفحص المخالفات التي تقوم الجهات الخاضعة بالتحقيق فيها.
6. تدريب وتأهيل خريجي الجامعات والمعاهد من مواطني الدولة.
7. إصدار الأنظمة واللوائح والارشادات والمعايير التي تمكن الجهاز من أداء مهامه ومسؤولياته.

5. النواتج والمحصلات

النواتج

1. التدقيق والفحص المالي.
2. مراجعة الأداء والمخاطر.
3. دعم المحاسبة.

المحصلات

1. تعزيز مبدأ المحاسبة والشفافية في الحكومة والجهات الخاضعة.
2. إطلاع الجمهور والعالم على مبدأ المحاسبة «المساءلة» في حكومة أبوظبي.
3. وجود قطاع عام ذو كفاءة وفاعلية.
4. قواعد حوكمة فعالة مطبقة في جميع الجهات الخاضعة.
5. عدد أكبر من مواطني الدولة المؤهلين في مجال المحاسبة والتدقيق.
6. تقارير مالية للجهات العامة ذات شفافية ومصداقية عالية.
7. الإلتزام بتطبيق القوانين والأنظمة.

6. الجهات الخاضعة

تتضمن قائمة الجهات الخاضعة لنطاق عمل الجهاز على الدوائر المحلية والمجالس والهيئات المحلية وما في حكمها والمؤسسات والشركات والمشاريع التي تساهم الحكومة فيها بنسبة لا تقل عن 50% والجهات التابعة لتلك المؤسسات والشركات والمشاريع، علماً بأنه يمكن للجهاز ممارسة اختصاصاته على جهات أخرى تبعاً لمعايير أخرى وفقاً لقانون إنشاء الجهاز.

تصنيف الجهات الخاضعة وفقاً لنوعها

قام الجهاز بتصنيف الجهات الخاضعة إلى مجموعات بحسب نوعها على النحو الآتي:



تصنيف الجهات الخاضعة وفقاً للقطاع

قام الجهاز بتصنيف الجهات الخاضعة وفقاً للقطاع كما هو موضح في القائمة التالية (غير شاملة على الشركات التابعة للمؤسسات العامة والجهات الحكومية):

القطاع	المجال	اسم الجهة
التنمية الاقتصادية	التخطيط والاقتصاد	1. دائرة التنمية الاقتصادية
		2. صندوق خليفة لتطوير المشاريع
		3. مجلس أبوظبي للجودة والمطابقة
		4. مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي
		5. المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة
		6. هيئة المنطقة الإعلامية - أبوظبي
		7. سوق أبوظبي العالمي
	الطاقة	8. المجلس الأعلى للبتروول
		9. هيئة الطاقة
		10. مكتب التنظيم والرقابة
	السياحة والثقافة	11. هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة
		12. نادي تراث الإمارات
		13. دار زايد للثقافة الإسلامية
		14. المؤسسة العامة لحديقة الحيوان والأحياء المائية بالعين
التنمية الاجتماعية	العدالة	15. دائرة القضاء - أبوظبي
		الأمن
	17. مركز المتابعة والتحكم	
	الصحة	
		19. المركز الوطني للتأهيل
	الغذاء والزراعة	20. جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية
		21. مركز خدمات المزارعين بإمارة أبوظبي
	الاندماج الاجتماعي	22. مؤسسة التنمية الأسرية
		23. مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الاحتياجات الخاصة
		24. مؤسسة الرعاية الاجتماعية وشؤون القصر
		25. مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية
		26. مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية
		27. مؤسسة الإمارات
		28. دار زايد للرعاية الشاملة
		29. هيئة أبوظبي للإسكان
الإسكان		

تصنيف الجهات الخاضعة وفقاً للقطاع

القطاع	المجال	اسم الجهة		
التنمية البشرية	التعليم	30. مجلس أبوظبي للتعليم		
		31. جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا والبحوث		
		32. كلية الإمارات للتطوير التربوي		
		33. جامعة باريس السوربون - أبوظبي		
		34. جامعة محمد الخامس - أبوظبي		
		35. مركز أبوظبي للتعليم والتدريب التقني والمهني		
		36. معهد أبوظبي للتعليم والتدريب المهني		
		37. معهد التكنولوجيا التطبيقية		
		38. المعهد البترولي		
		39. أكاديمية ريدان		
القوى العاملة		40. هيئة الموارد البشرية لإمارة أبوظبي		
		41. مجلس الخدمة المدنية		
		42. صندوق معاشات ومكافآت التقاعد لإمارة أبوظبي		
الرياضة		43. مجلس أبوظبي الرياضي		
البنية التحتية والبيئة	التخطيط العمراني والشؤون البلدية	44. مجلس أبوظبي للتخطيط العمراني		
		45. دائرة الشؤون البلدية و النقل		
		46. بلدية مدينة أبوظبي		
		47. بلدية مدينة العين		
		48. بلدية المنطقة الغربية		
		49. مركز ادارة النفايات - أبوظبي		
		50. شركة أبوظبي للخدمات العامة (مساندة)		
		النقل		51. مركز تنظيم النقل بسيارات الأجرة
				52. صندوق تعويضات أصحاب رخص سيارات الأجرة
		البيئة		53. هيئة البيئة - أبوظبي
54. الصندوق الدولي للحفاظ على الحبارى				
55. صندوق محمد بن زايد الدولي لحماية الأنواع وإثراء الطبيعة				

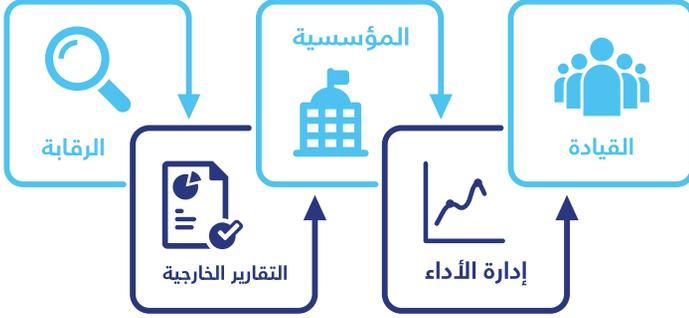
تصنيف الجهات الخاضعة وفقاً للقطاع

القطاع	المجال	اسم الجهة
الإدارة العامة	الإدارة العامة	56. ديوان الحاكم
		57. ديوان ولي العهد
		58. ديوان ممثل الحاكم بمنطقة العين
		59. ديوان ممثل الحاكم بمنطقة الظفرة
		60. المجلس الاستشاري الوطني
		61. جهاز الشؤون التنفيذية
		62. مكتب نائب رئيس المجلس التنفيذي
		63. الأمانة العامة للمجلس التنفيذي
		64. مكتب اللجنة التنفيذية
		65. دائرة المالية
		66. مركز الاحصاء - أبوظبي
		67. هيئة طيران الرئاسة
		68. مركز أبوظبي للنظمة الالكترونية والمعلومات
الاستثمارات العامة	الاستثمارات العامة	69. شركة بترول أبوظبي الوطنية - أدنوك
		70. صندوق أبوظبي للتنمية
		71. جهاز أبوظبي للاستثمار
		72. هيئة مياه وكهرباء أبوظبي
		73. سوق أبوظبي للأوراق المالية
		74. شركة مبادلة للاستثمار
		75. مجموعة الإتحاد للطيران
		76. الشركة القابضة العامة - صناعات
		77. شركة التطوير والاستثمار السياحي
		78. شركة أبوظبي لخدمات الصرف الصحي
		79. شركة أبوظبي الوطنية للمعارض
		80. شركة أبوظبي للمطارات
		81. شركة أبوظبي للموانئ
		82. مجلس أبوظبي للاستثمار
		83. شركة أبوظبي للخدمات الصحية
		84. شركة أبوظبي للإعلام
		85. شركة قصر الامارات
		86. مؤسسة الإمارات للطاقة النووية
		87. الشركة الوطنية للضمان الصحي
		88. شركة الإتحاد للقطارات

7. تقرير الحوكمة

يهدف الجهاز إلى كسب ثقة الأطراف ذات العلاقة والحفاظ عليها من خلال اتباعه لأفضل معايير المحاسبة والشفافية المتعارف عليها دولياً وإصدار تقرير الحوكمة الخاص به بناءً على ذلك.

ويعتمد الجهاز في هذا التقرير على اتباع مجموعة من المبادئ والضوابط العامة والأسس والإجراءات المثلى التي تندرج تحت المكونات الرئيسية التالية للحوكمة:



يعتمد الجهاز على مبدأ الشفافية في كافة تعاملاته ويحرص رئيس الجهاز من خلال عدة قنوات على توضيح الاستراتيجية العامة للجهاز لكافة العاملين فيه ومراجعة خطته السنوية وأدائه في بداية كل عام خلال الاجتماع السنوي الخاص بالجهاز بالإضافة إلى الاجتماعات الدورية مع الفريق الإداري والتي يتم من خلالها طرح المواضيع ذات الأهمية والتحقق من أن سير العمل يتماشى مع الخطة السنوية للجهاز وبالتساق مع الرؤية والإستراتيجية الشاملة لحكومة أبوظبي.

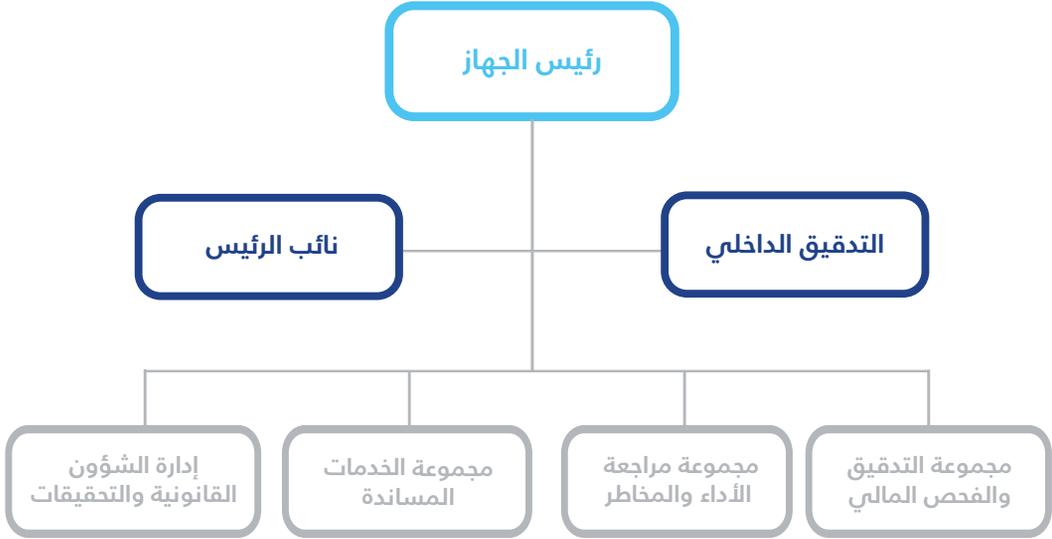


قام الجهاز بوضع وتوثيق إطار تنظيمي واستراتيجي له، كما قام الجهاز بتطوير منهجيات العمل المختلفة لجميع النواتج والخدمات التي يقدمها وذلك وفقاً لأفضل الممارسات العالمية. يتم مراجعة وتحديث هذا الإطار والمنهجيات بصورة دورية لضمان تلبيةه للمستجدات واحتياجات الإمارة والأطراف ذات العلاقة.

القيادة

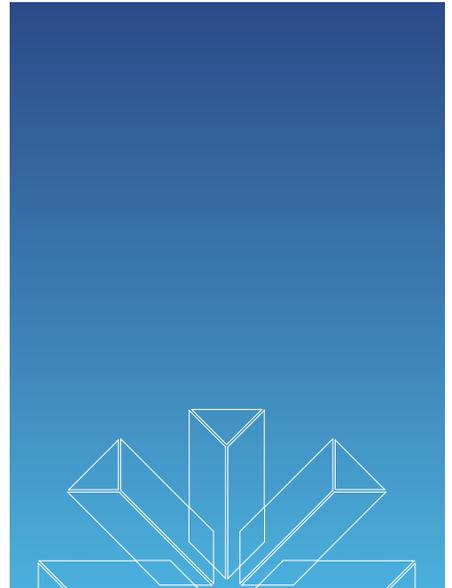
المؤسسية

كما تم وضع هيكل تنظيمي للجهاز يخدم أهدافه ويساعده على تقديم نواتجه ويفصل بصورة واضحة بين مهام ومسؤوليات كل إدارة كما هو مبين في الشكل أدناه:

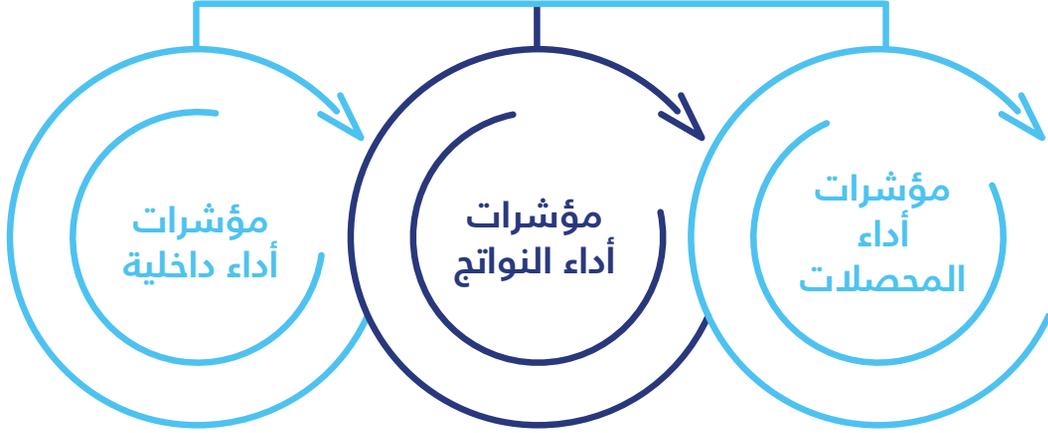


يؤمن الجهاز بأن موظفيه هم أهم موارده، حيث يضم فريق العمل خبرات وكفاءات عالية من ثقافات مختلفة توحدهم قيم الجهاز ورؤيته ومهامه.

يدعم الجهاز العمل بروح الفريق الواحد ويعزز كافة نجاحاته إلى ذلك حيث قام الجهاز بتحديد المسار الوظيفي فيه بشكل يضمن حصول الموظفين على فرص متساوية لتطوير مهاراتهم وخبراتهم مع محافظته على التزامه باستقطاب أبناء الدولة إلى هذا القطاع الحيوي ومساعدتهم على نيل المؤهلات المهنية والخبرات اللازمة.



مجموعات مقاييس الاداء



يطبق الجهاز سياسات وإجراءات عادلة ومنصفة فيما يتعلق بمكافآت الموظفين بالإضافة إلى نظام إدارة الأداء الذي يضع الأسس العادلة لتقييم أداء الموظفين وتوضيح المسار المهني للنمو الوظيفي. كما يوفر الجهاز برامج تدريبية متنوعة وورش عمل خاصة تساهم بشكل أساسي في تنمية قدرات موظفي الجهاز وحرفية أدائهم ومعرفتهم لكي يتمكنوا من تحقيق النمو والتقدم في المجال الذي يعملون به.

ويعتبر الجهاز التواصل وسيلة أساسية وضرورية لقياس أدائه ولتحقيق الشفافية مع الأطراف ذات العلاقة سواء كانت هذه الأطراف هي الجهات الخاضعة أو الجمهور عموماً، حيث قام الجهاز بإطلاق العديد من المبادرات التي من شأنها خلق وعي وفهم لدوره ومهامه حيث تم إطلاق الهوية الجديدة له وموقعه الإلكتروني تحت عنوان (www.adaa.abudhabi.ae) بالإضافة إلى المبادرات الهادفة للارتقاء بمهنتي المحاسبة والتدقيق وفتح باب التواصل بين الجهات كافة وزيادة فرص تبادل المعلومات كالمجلة الإلكترونية الشهرية الخاصة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (ADAA IFRS Digest) وبوابة المعرفة الإلكترونية (e-maarifa) وموقع إدارة التدقيق - أبوظبي بالإضافة إلى ورش العمل وحلقات النقاش حول الخدمات والسياسات الجديدة.

يهتم الجهاز بالحصول على آراء الجهات الخاضعة وانطباعاتهم بخصوص أعمال الجهاز وذلك بعد صدور كل تقرير من تقارير الجهاز. تعتبر المحصلات التي يسفر عنها مثل هذا الاستطلاع دليلاً هاماً على فعالية الممارسات المتبعة، وتساهم بشكل أساسي في تطوير الممارسات والارتقاء بمستوى الخدمات التي يقدمها الجهاز.

إدارة الأداء

يقاس أداء الجهاز وفقاً لمقاييس موضوعية تم تطويرها على أساس معايير متعارف عليها عالمياً حيث قام الجهاز بتطوير ثلاث مجموعات من مقاييس الأداء:

- **مؤشرات الأداء الرئيسية للمحصلات:** تقيس مدى أثر أعمال الجهاز في وضع أو حالة المجتمع أو الاقتصاد أو البيئة ومدى التغيير في تلك الحالة أو الوضع.
- **مؤشرات الأداء الرئيسية للنواتج:** تقيس تكلفة وكمية وجودة وتوقيت الخدمات (النواتج) التي يقدمها الجهاز مثل: تكلفة التقارير، عدد التقارير، جودة التوصيات وإصدار التقارير في الوقت المحدد.
- **مؤشرات الأداء الداخلية:** تقيس أداء الإدارات والوحدات الداخلية للجهاز.

” يؤدي موظفو الجهاز اليمين التالي أمام معالي رئيس الجهاز عند التحاقهم للعمل فيه بحسب ما جاء في مادة (9) من قانون إنشاء الجهاز:

أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للحاكم وللبلاد، وأن احترم الدستور والقانون وأن أعمل على صيانة الأموال العامة وأن أؤدي عملي بأمانة وصدق وأن أحافظ على سرية الأعمال.“



الرقابة

الرقابة الداخلية:

يقوم الجهاز بمراجعة أنظمتها الرقابية الداخلية بشكل سنوي للتأكد من سلامتها وفعاليتها بالإضافة إلى ضوابط الرقابة المالية والتشغيلية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها وإدارة المخاطر.

كما يتبع الجهاز قواعد صارمة للسلوك المهني من أجل الارتقاء إلى أرفع مستويات السلوك العملي والمهني والالتزام بقواعد وأخلاقيات المهنة، والحرص على فهم كافة الموظفين في الجهاز لها والتزامهم بها. بالإضافة إلى ذلك تم تحديد ضابط إلتزام مسؤول عن تلقي أية مخالفات متعلقة بالموظفين أو بنشاطات الجهاز وفحصها ورفع التوصيات لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

التدقيق الخارجي:

يتم مراجعة وتدقيق البيانات المالية للجهاز عن طريق مدقق حسابات خارجي مستقل. تم تعيين شركة كي بي ام جي وفقاً لقواعد تعيين مدققي الحسابات الصادرة عن الجهاز للقيام بهذه المهمة في عام 2014. ولقد تفاضت الشركة مبلغ 95,000 درهم لقاء الخدمات المتعلقة بمراجعة وتدقيق البيانات المالية المرعية والسنوية لعام 2016.

يقوم الجهاز بإعداد خطة سنوية توضح نواياه التشغيلية وأهدافه وتوقعات الأداء وتشمل الخطة استراتيجية وأولويات ونواتج ومحصلات الجهاز ومقاييس الأداء. كما يقوم الجهاز بإعداد تقرير سنوي «تقرير المحاسبة» يتضمن المعلومات الآتية:

- بيان الأداء الفعلي للجهاز خلال السنة المالية المنصرمة ومقارنته بالخطة السنوية، وغيرها من المعلومات الضرورية التي تمكن من إجراء تقييم لأداء الجهاز خلال السنة المالية.
- تقرير الحوكمة.
- البيانات المالية السنوية للجهاز وتقرير مدقق الحسابات عليها.

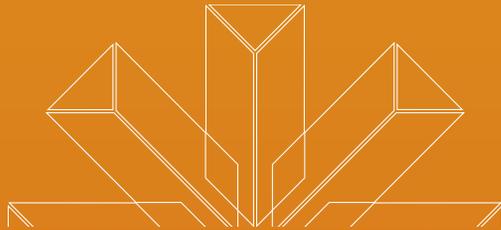
التقارير الخارجية



02 الجزء

نواتج الجهاز

1. مقدمة 18
2. منهجية التدقيق بالجهاز 19
3. التدقيق والفحص المالي 20
4. مراجعة الأداء والمخاطر 22
5. دعم المحاسبة 25





كثبان صحراء الربع الخالي لإمارة أبوظبي

1. مقدمة

عمل الجهاز خلال الأعوام السابقة على تطوير عدد من النواتج لتمكنه من تنفيذ الاختصاصات الموكلة إليه بموجب القانون. ويوضح الشكل الآتي نواتج الجهاز التي تسهم في تنفيذ الاختصاصات الموكلة إليه:



2. منهجية التدقيق بالجهاز

يقوم الجهاز بأعمال التدقيق وفقاً لمنهجية موحدة للتدقيق لضمان جودة أعمال التدقيق التي يقوم بها مما ينعكس على تقارير الجهاز ونواتجه المختلفة حيث تتضمن المنهجية ثلاث مراحل رئيسية تشمل كل مرحلة منها عدداً من الخطوات اللازمة لإتمام التدقيق كما هو موضح في الشكل الآتي:

تم تطوير منهجية التدقيق بجهاز أبوظبي للمحاسبة وفقاً للمعايير والارشادات الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة الدولية وغيرها من المعايير المتعارف عليها عالمياً



يتم تنفيذ مهام التدقيق المختلفة والتي يقوم بها جهاز أبوظبي للمحاسبة بناءً على مقاييس تدقيق تعد وفقاً لمعايير متعارف عليها عالمياً وأفضل الممارسات المطبقة المتعلقة بموضوع التدقيق.

بالإضافة إلى ذلك قام الجهاز بتحديد "مقاييس تدقيق" لكل ناتج من نواتج التدقيق والفحص المالي ومراجعة الأداء والمخاطر حيث أن جودة التقارير والملاحظات والتوصيات المذكورة فيها تعتمد بشكل مباشر على وجود مقاييس تدقيق مبنية على أفضل الممارسات المتعارف عليها عالمياً.

3. التدقيق والفحص المالي

قام الجهاز بتطوير ثلاثة نواتج ضمن هذه المجموعة بهدف التمكن من التحقق من صحة البيانات المالية الموحدة لحكومة أبوظبي والبيانات المالية الصادرة عن الجهات الخاضعة:

- التدقيق المالي
- الفحص المالي
- تقييم الإدارة المالية

1.3 التدقيق المالي

يتم تدقيق البيانات المالية لحكومة أبوظبي بهدف إبداء رأي حول ما إذا كانت البيانات المالية تعبر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية عن الأداء المالي للحكومة.

يقوم الجهاز بالتدقيق على البيانات المالية لحكومة أبوظبي وفقاً لمعايير التدقيق الدولية (ISA) لإبداء الرأي حول ما إذا كانت البيانات المالية تعبر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية عن الأداء المالي لحكومة أبوظبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS).

2.3 الفحص المالي

يشمل الفحص المالي قيام الجهاز بالتأكد من التزام الجهة الخاضعة بتعيين مدقق الحسابات وفقاً "لقواعد تعيين مدققي الحسابات" الصادرة عن جهاز أبوظبي للمحاسبة وفحص البيانات المالية وأعمال مدقق الحسابات، وذلك بهدف التحقق من صحة البيانات المالية للجهات الخاضعة.

قام الجهاز بتطوير 390 مقياس تدقيق للفحص المالي موزعين على 21 معيار ضمن خمسة عناصر رئيسية. وفي ما يلي عناصر ومعايير التدقيق للفحص المالي:

عناصر ومعايير التدقيق للفحص المالي

تعيين مدقق الحسابات	تنفيذ عملية التدقيق	إعداد التقرير
1. إستقلالية المدقق	8. اختبار انظمة الرقابة	19. انجاز المهمة وتقييم النتائج
2. الخبرة في مجال عمل الجهة	9. تنفيذ الإجراءات التحليلية	20. تكوين الرأي وإعداد التقرير
3. الكوادر الفنية والجودة	10. الأرصدة والمعاملات الجوهرية	
4. إجراءات تقييم العرض الفني والمالي	11. الإطار المحاسبي المطبق	
	12. التقديرات المحاسبية	المتطلبات التنظيمية والقانونية والأخرى
	13. المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة	21. الالتزام بالقوانين والأنظمة ذات العلاقة
	14. الأحداث اللاحقة	
	15. استمرارية الجهة	
	16. إقرارات الإدارة الخفية	
	17. الاستفادة من عمل آخرين	
	18. القضايا والمطالبات	
5. مذكرة تخطيط التدقيق		
6. فهم نشاط الجهة والبيئة الرقابية		
7. تقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية نتيجة الاحتيال أو الخطأ		

تم تطوير مقاييس التدقيق للفحص المالي بناءً على الآتي:

- قواعد تعيين مدققي الحسابات الصادرة بموجب القانون رقم 14 لسنة 2008.
- معايير التدقيق الدولية الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين.
- معايير المحاسبة المستخدمة لإعداد البيانات المالية (IFRS أو IPSAS).

يتم تصنيف الملاحظات الناتجة عن الفحص المالي وفقاً للآتي:

- **إجراء تصحيحي جوهري:** ملاحظة ذات تأثير جوهري مما يتطلب إجراء تصحيحي جوهري
- **إجراء تصحيحي:** ملاحظة تشير إلى وجود قصور في عملية التدقيق مما يتطلب إجراء تصحيحي لتحسين عملية التدقيق
- **إجراء تصحيحي محدود:** ملاحظة تشير إلى وجود خطأ محدد والذي لو تم اكتشافه ومتابعته لنتج عنه تسويات محاسبية

3.3 تقييم الإدارة المالية

يتم تقييم الإدارة المالية في الجهات الخاضعة والتأكد من مدى توافقها مع أفضل الممارسات، وذلك بهدف التحقق من فاعلية عملية إعداد البيانات والتقارير المالية.

تم تطوير مقاييس التدقيق لتقييم الإدارة المالية بما يتفق مع المعايير المعدة من قبل معهد الإدارة المالية والمحاسبية في القطاع العام "CIPFA" وهو معهد رائد للمحاسبين العاملين في المملكة المتحدة وعضو في الإتحاد الدولي للمحاسبين "IFAC".

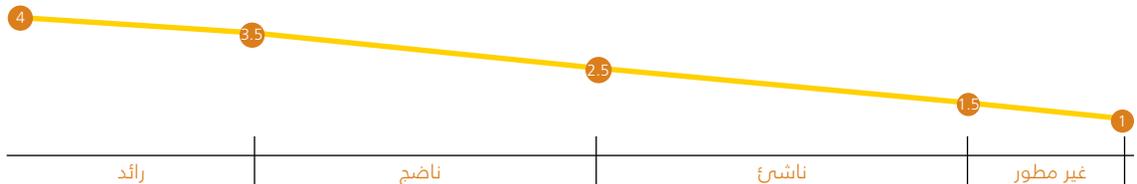
إن نموذج الإدارة المالية المتبع والمعد من قبل المعهد يقسم الإدارة المالية لثلاثة أساليب متدرجة هي:

- حماية الأموال
- دعم الأداء
- تمكين التغيير

ويتم تطبيق هذه الأساليب الثلاثة من خلال أبعاد الإدارة المالية الأربعة وهي:

- القيادة
- فريق العمل
- الإجراءات
- ذوي المصلحة

يتم تقييم الإدارة المالية وفقاً لـ 38 معيار حيث يتم التقييم بالنسبة لكل معيار عن طريق إعطاء تصنيف من 1 إلى 4 حيث أن 1 يشير إلى معيار غير مطبق في حين 4 تشير إلى تطبيق رائد يحدد بناءً على 442 مقياس موزعة على أبعاد الإدارة المالية.



4. مراجعة الأداء والمخاطر

قام الجهاز بتطوير ثلاثة نواتج ضمن هذه المجموعة بهدف التحقق من أن إدارة وتحصيل وصرف أموال وموارد الجهات الخاضعة يتم بكفاءة وفعالية واقتصادية والتزام هذه الجهات بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة:

- تقييم التدقيق الداخلي
- مراجعة المشتريات
- مراجعة الخدمات والنواتج

1.4 تقييم التدقيق الداخلي

يتم تقييم نشاط التدقيق الداخلي في الجهات الخاضعة للتحقق من فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة بالجهة.

قام الجهاز بتطوير 92 مقياس تدقيق لتقييم نشاط التدقيق الداخلي موزعة على 18 معياراً ضمن أربعة عناصر رئيسية.

ويوضح الشكل الآتي عناصر ومعايير التقييم:

التنظيم والتوطين	الاستقلالية والموضوعية
<p>4. إعداد الخطة الاستراتيجية للتدقيق الداخلي</p> <p>5. ميثاق إدارة التدقيق الداخلي</p> <p>6. مهام ضابط الإلتزام</p> <p>7. الهيكل التنظيمي وإمكانات الموارد</p> <p>8. التدريب والتطوير</p> <p>9. خطط التوطين بإدارة التدقيق الداخلي</p>	<p>1. إستقلالية وموضوعية التدقيق الداخلي</p> <p>2. عناصر الاستقلالية التنظيمية</p> <p>3. التفاعل المباشر مع مجلس الإدارة</p>
دليل التدقيق الداخلي والتقنية المطبقة	تقييم المخاطر وتقارير التدقيق الداخلي الأخرى
<p>16. دليل ومنهجية التدقيق الداخلي</p> <p>17. استخدام التقنية</p> <p>18. الرقابة والصيانة والترقية</p>	<p>10. تقرير تقييم المخاطر</p> <p>11. تخطيط التدقيق وتقييم المخاطر</p> <p>12. مهام التدقيق الداخلي</p> <p>13. متابعة تنفيذ خطط العمل</p> <p>14. برنامج ضمان وتحسين الجودة</p> <p>15. إدارة مقدمي الخدمات</p>

تم تطوير مقاييس التدقيق لتقييم التدقيق الداخلي بناءً على الإرشادات التطبيقية للمعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي الصادرة عن جمعية المدققين الداخليين (IIA).

يتم تقييم كل عنصر من العناصر الأربعة للوصول إلى تقييم كلي بنتيجة "مطابق" أو "مطابق جزئياً" أو "غير مطابق" لنشاط التدقيق الداخلي. وحيث أن هذه العناصر تختلف من حيث الأهمية، فإنه تم تخصيص نسبة محددة لكل عنصر تماشياً مع أهميته، حيث يتم احتساب نتائج التقييم لكل عنصر بناء على هذه الأهمية.

يتم تصنيف نشاط التدقيق الداخلي ضمن إحدى الفئات الثلاث الآتية:

التصنيف	الوصف
مطابق	تمت تلبية أكثر من 85% من مجموع مقاييس التقييم للعناصر الأربعة
مطابق جزئياً	تمت تلبية ما بين 50 و 85% من مجموع مقاييس التقييم للعناصر الأربعة
غير مطابق	تمت تلبية أقل من 50% من مجموع مقاييس التقييم للعناصر الأربعة

2.4 مراجعة المشتريات

تتم مراجعة المشتريات لدى الجهات الخاضعة بهدف التحقق من كفاءة وفعالية واقتصادية عملية الشراء والتأكد من الإلتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الجهة.

قام الجهاز بتطوير 74 مقياس تدقيق لمراجعة عملية المشتريات موزعة على 13 معياراً ضمن ثلاثة عناصر رئيسية هي: الإطار التنظيمي للمشتريات، الممارسات المطبقة، وحفظ السجلات والتقارير. يوضح الشكل التالي عناصر ومعايير مراجعة المشتريات:

عناصر ومعايير مراجعة المشتريات

الإطار التنظيمي للمشتريات	الممارسات المطبقة	حفظ السجلات والتقارير
<ol style="list-style-type: none"> لائحة المشتريات الصلاحيات والتفويضات تضارب المصالح دليل إجراءات المشتريات 	<ol style="list-style-type: none"> تخطيط المشتريات التسجيل والتصنيف طلب الشراء التأهيل طلب العروض واستلامها تقييم العروض الترسية 	<ol style="list-style-type: none"> حفظ السجلات تقارير المشتريات

ملاحظة ذات خطر متوسط

ملاحظة تشير إلى ضعف في عملية الشراء مما يتطلب إجراء تصحيحي لتحسين هذه العملية.

ملاحظة ذات خطر عالي

ملاحظة ذات تأثير جوهري على عملية الشراء مما يتطلب إجراء تصحيحي فوري لضمان عدم تكرارها.

تم تطوير مقاييس التدقيق لمراجعة المشتريات استناداً إلى معايير "معهد المشتريات والإمداد" (CIPS) وبما يتوافق مع القوانين واللوائح الخاصة بالمشتريات والمعمول بها في إمارة أبوظبي.

يتم تصنيف الملاحظات الناتجة عن مراجعة المشتريات وفقاً لأهميتها وأثرها كالتالي:

3.4 مراجعة الخدمات والنواتج

تتم مراجعة الخدمات والنواتج التي تقدمها الجهات الخاضعة بهدف التحقق من مدى كفاءة وفعالية واقتصادية العمليات والإجراءات التي يتم من خلالها تقديم الخدمة أو الناتج محل المراجعة ومدى توافقها مع أفضل الممارسات. تشمل هذه المراجعة مراجعة مشاريع البنية التحتية والمرافق الحيوية قيد التنفيذ حيث أن هذه المشاريع تعد إحدى نواتج الجهات الخاضعة. يتم تطوير مقاييس ومعايير التدقيق لكل مهمة ضمن ثلاثة عناصر رئيسية كما هو موضح في الشكل الآتي:

عناصر ومعايير التدقيق لمراجعة الخدمات والنواتج

قبول الجمهور للخدمة	مقاييس الأداء والتقارير	الممارسات المطبقة*	إطار الحوكمة	قوانين وسياسات الإمارة
خارج نطاق اختصاص جهاز أبوظبي للمحاسبة	1. مقاييس الأداء 2. سلامة البيانات 3. تقارير الأداء	1. إصدار الرخص 2. تجديد الرخص 3. إلغاء الرخص 4. التفتيش ومراقبة الجودة 5. تأديب المخالفين	1. الإطار التنظيمي والتشغيلي 2. الاستراتيجية 3. نموذج تقديم الخدمات والنواتج 4. الخطة السنوية 5. أدلة العمل 6. التوثيق وإدارة استمرارية الأعمال وتقنية المعلومات 7. إدارة تضارب المصالح	خارج نطاق اختصاص جهاز أبوظبي للمحاسبة

*تختلف معايير التدقيق للممارسات المطبقة وفقاً للخدمة أو الناتج محل المراجعة.

كما تم تطوير عدد من مقاييس التدقيق لمراجعة المشاريع موزعة على 17 معيار ضمن ثلاثة عناصر رئيسية وفقاً لمعايير إدارة المشاريع الصادرة عن معهد إدارة المشاريع "PMI". ويوضح الجدول الآتي عناصر ومعايير التدقيق لمراجعة المشاريع:

إدارة البرامج

1. حوكمة البرنامج
2. تخطيط البرنامج وتوحيد العمليات
3. متابعة أداء البرنامج وإعداد تقارير الأداء

إدارة المشاريع

التخطيط	التنفيذ وتقييم الأداء	التسليم
1. تمويل المشروع 2. خطة المشروع 3. إدارة التصميم 4. إدارة المشتريات	1. إدارة نطاق المشروع والعقود 2. إدارة التكلفة 3. إدارة الجدول الزمني 4. إدارة الجودة 5. إدارة المخاطر 6. إدارة الصحة والسلامة والبيئة 7. إدارة الاتصال وأصحاب المصلحة 8. إدارة الموارد البشرية	1. تسليم المنشآت 2. إغلاق الأمور المالية

5. دعم المحاسبة

قام الجهاز بتطوير أربعة نواتج ضمن هذه المجموعة بهدف دعم مساءلة ومحاسبة الجهات الخاضعة حول مهامها ومسؤولياتها إضافة إلى تدريب وتأهيل الكوادر المواطنة ودعم تبادل الخبرات والممارسات الرائدة، وهي:

- تقارير المحاسبة
- المشورة
- الفحص الخاص
- مركز أداء للمعرفة

1.5 تقارير المحاسبة

إعداد ورفع التقارير إلى صاحب السمو ولي العهد عن أعمال الجهاز وأية مهام ومسؤوليات يراها سموه.

2.5 المشورة

يقدم الجهاز المشورة للجهات الخاضعة بناءً على طلبها وبعد موافقة رئيس الجهاز. يتم إعداد تقارير المشورة بناءً على "منهجية تقديم المشورة" الصادرة عن الجهاز وفي ضوء المعلومات المقدمة له من الجهة الخاضعة.

3.5 الفحص الخاص

التحقيق في البلاغات المحالة إلى الجهاز والمخالفات التي تتكشف له خلال قيامه بأي من أعماله في الجهات الخاضعة، وفحص المخالفات التي تقوم الجهات الخاضعة بالتحقيق فيها. تم تطوير "منهجية الفحص الخاص" بناءً على أفضل الممارسات ووفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في الامارة.

التحقيق في المخالفات المالية

يقوم الجهاز بالتحقيق في البلاغات المحالة إليه من صاحب السمو ولي العهد والمخالفات التي تتكشف للجهاز اثناء تأدية أعماله، وذلك بهدف تحديد أوجه هذه المخالفات وطبيعتها وتحديد المسؤولين عنها ومحاسبتهم. يقوم الجهاز بالتحقيق في هذه المخالفات بمعرفته مباشرة أو بتكليف الموظف المختص (ضابط الإلتزام) بالجهة الخاضعة بذلك ما لم يسبق له النظر فيها.

فحص المخالفات المالية

يتطلب قانون إنشاء الجهاز أن تقوم الجهات الخاضعة بإخطار الجهاز فور إكتشاف أية مخالفة أو وقوع حدث يترتب عليه مخالفة كما يتطلب أن تقوم تلك الجهات بإرسال نسخة عن أوراق التحقيقات بعد الانتهاء منها مشفوعة بمحاضرها وقرارات التصرف، وذلك في مدة اقصاها عشرة أيام من تاريخ صدورها.

يقوم الجهاز بدوره بفحص اوراق التحقيق المرسلة من الجهات الخاضعة للتحقق من موضوعية التحقيق والوقوف على الأسباب التي أدت إلى المخالفة والاجراءات التي تم اتخاذها بالجهة لمعالجتها وعدم تكرارها مستقبلاً.



مواقع العين الثقافية: حفيت، هيلي، بدع بنت سعود ومناطق الواحات

4.5 مركز أداء للمعرفة

قام الجهاز بتطوير أربعة نواتج ثانوية ضمن هذه المجموعة تمكنه من تحقيق أحد أهم أهدافه وهو تدريب وتأهيل الكوادر المواطنة ودعم تبادل الخبرات والممارسات الرائدة:

- تأهيل مدققين إماراتيين
- الأبحاث ومشاركة المعرفة
- التمثيل المحلي والدولي
- المؤتمرات وورش العمل

تأهيل مدققين إماراتيين

يعمل الجهاز على تطوير برامج تدريبية متخصصة بهدف المساهمة في تدريب وتأهيل المدققين الإماراتيين ومساعدتهم على اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لنجاحهم ودفن مسيرتهم المهنية حيث تم تطوير برنامج تطوير المدققين الذي يقدم للخريجين الإماراتيين الجدد الفرصة الأسرع والأشمل للتطور المهني والانتقال من منصب مساعد مدقق إلى منصب مدير مدققين خلال 7 سنوات. ويقدم الجهاز للمتدربين بهذا البرنامج برامج تأهيلية لاجتياز اختبار المحاسبين القانونيين المعتمدين (CPA) واختبار المدققين الداخليين المعتمدين (CIA). يقوم الجهاز بتقديم برامج تدريب بشكل سنوي للطلاب الجامعيين الذين يسعون للحصول على إجازة في المحاسبة أو إدارة الأعمال أو العلوم الاقتصادية أو المالية لمساعدتهم على توسيع خبراتهم وتعزيز مداركهم في مجال العمل وتعزيز فهمهم للمهنة والدور الذي سيؤدونه كمدققين.

الأبحاث ومشاركة المعرفة

أسس الجهاز هذا الناتج بهدف نشر الوعي حول أفضل الممارسات المطبقة في القطاع الحكومي وعلى المستوى الدولي وتوفير ثروة من المعرفة والموارد المحلية التي تساهم في تطوير الأداء الحكومي. وقد قام الجهاز بإطلاق مبادرات عدة في مجال الأبحاث ومشاركة المعرفة مثل:

وحدة الأبحاث والمعرفة:

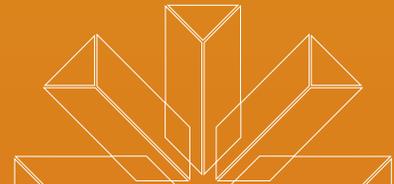
أسس الجهاز وحدة داخلية للأبحاث والمعرفة في عام 2009 بهدف تطوير وتصنيف ونشر المعرفة بطرق أكثر فعالية في كافة النواحي التشغيلية التابعة للجهاز بالإضافة إلى المساهمة في دعم الإحتياجات والقدرات المعرفية والبحثية في الجهات الخاضعة.

مكتب معايير المحاسبة والتدقيق:

يشرف المكتب على إصدار أوراق عمل فنية في مجال المحاسبة بصورة دورية حيث يتم إصدار مجلة إلكترونية شهرية حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (ADAA IFRS Digest)، كما يتم إصدار نشرة ربع سنوية حول معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS)، بالإضافة إلى نماذج توضيحية للبيانات المالية المنفصلة والموحدة والبيانات المالية للحكومة حيث يتم إعداد تلك النماذج طبقاً لـ "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" و"معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام". إن إصدارات الجهاز تعنى بالدرجة الأولى بالأمر المحاسبية ذات الصلة بإعداد التقارير المالية في الجهات الخاضعة.

تأهيل مدققين إماراتيين

الأبحاث ومشاركة المعرفة





ضباب في الصحراء عند شروق الشمس، الامارات العربية المتحدة

كما تهدف هذه الإصدارات إلى المساهمة في الحد من إختلاف المعالجات المحاسبية حيث يتم تسليط الضوء على أي تغييرات في المعايير الجديدة والتطبيق الصحيح للمعايير الحالية لإعداد التقارير المالية.

بوابة المعرفة:

في عام 2010 أطلق الجهاز بوابة المعرفة الإلكترونية (e-maarifa) بهدف خلق وسيلة لتبادل المعرفة في الحكومة والجهات الحكومية حيث يتبادل المشاركون الخبرات ويتم نشر المعرفة بشكل أكثر فعالية في كافة الإدارات التشغيلية المتشابهة.

أدلة الممارسات:

يقوم الجهاز بالبحث عن أفضل الممارسات المتبعة عالمياً وتجميعها في أدلة للممارسات لاستخدامها من قبل الجهات الخاضعة والقطاع العام.

التمثيل المحلي والدولي:

يحرص الجهاز على المساهمة الفعالة في جوانب التنظيم والإشراف المتعلقة بمجالات المحاسبة والتدقيق من خلال الحصول على عضويات في مؤسسات محلية وعالمية متخصصة ومعنية بوضع وتحسين القوانين والأنظمة واللوائح في هذه المجالات.

يعتبر الجهاز أول جهة في الشرق الأوسط تنضم لعضوية المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين ويتم انتخابه لعضوية المجلس الاستشاري التابع للمنتدى.

المؤتمرات وورش العمل:

تنظيم المنتديات والمؤتمرات وورش العمل للجهات الخاضعة حول الموضوعات التي تتعلق بأعمال الجهاز وتقع ضمن نطاق خبراته مثل:

منتدى أوظيفي الفني لمعايير المحاسبة والتدقيق:

يضم هذا المنتدى خبراء مهنة التدقيق من مكاتب التدقيق العالمية المتواجدة في الدولة حيث يتم مناقشة التحديات الحالية والمستقبلية المتعلقة بالمعالجات المحاسبية بهدف توحيد تفسير معايير المحاسبة وبناء قاعدة موحدة للتفسيرات المتعلقة بهذه المعايير محلياً وتحديد قبول العمل بها أم لا والذي من شأنه تحسين جودة التقارير المالية والقدرة على إجراء المقارنات بينها.

منتدى التدقيق الداخلي:

يضم هذا المنتدى رؤساء وحدات التدقيق الداخلي في الجهات الخاضعة ويدور النقاش حول المنهجيات المتبعة والأنظمة واللوائح الداخلية والتحديات التي تواجه أعمال التدقيق الداخلي بشكل عام، إضافة إلى إتاحة الفرصة للتبادل المعرفي حول أفضل الممارسات والتطورات.

التمثيل المحلي والدولي

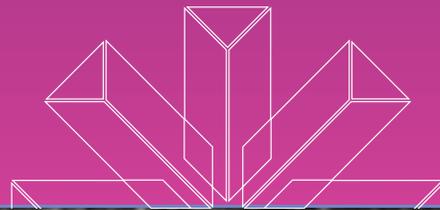
المؤتمرات وورش العمل



03 الجزء

تقرير عام 2016 و خطة عمل 2017

- | | |
|----|----------------------------|
| 32 | 1. ملخص إنجازات عام 2016 |
| | 2. نواتج المجموعة الأولى: |
| 35 | التدقيق والفحص المالي |
| | 3. نواتج المجموعة الثانية: |
| 40 | مراجعة الأداء والمخاطر |
| | 4. نواتج المجموعة الثالثة: |
| 48 | دعم المحاسبة |
| 56 | 5. خطة عمل 2017 |





جزيرة السعديات في أبوظبي، الامارات العربية المتحدة

1. ملخص إنجازات عام 2016

فيما يلي ملخص لأهم إنجازات الجهاز خلال عام 2016:

- تدقيق البيانات المالية لحكومة أبوظبي وفق معايير دولية وإصدار تقرير التدقيق المستقل برأي "غير متحفظ".
- فحص البيانات المالية لـ 52 جهة خاضعة والتحقق من مدى التزام الجهات بموازاناتها وبمتطلبات المعايير الدولية ومتابعة تطبيق الجهات الخاضعة لـ "قواعد تعيين مدققي الحسابات" الصادرة بموجب القانون رقم 14 لسنة 2008.
- تقييم أداء إدارات التدقيق الداخلي لـ 55 جهة خاضعة والتحقق من مدى كفاءة وفعالية التدقيق الداخلي بها.
- مراجعة الخدمات والنواتج المتعلقة بخدمات المزارعين، وعمليات مركز إدارة النفايات، العمليات المدرسية، ومؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الاحتياجات الخاصة
- مراجعة أداء التكاليف لبرنامج الوثيقة الأساسية للضمان الصحي.
- تنظيم الدورة العاشرة لورشة عمل المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين في أبوظبي إلى جانب أكثر من 166 مشارك يمثلون 43 دولة ومقاطعة، وذلك بهدف تبادل المعرفة ومشاركة أفضل الممارسات المتعلقة بالنشاطات الإشرافية على التدقيق وآخر نتائج عمليات الرقابة والتفتيش، والملاحظات حول جودة التدقيق.
- المشاركة في اجتماع "المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين" IFIAR في لندن في المملكة المتحدة.
- رفع عدد من تقارير المحاسبة عن عدد من المواضيع ذات الأهمية والتحقق في البلاغات المحالة إلى الجهاز والمخالفات التي تم اكتشافها خلال القيام بأعمال الجهاز وإصدار تقارير الفحص الخاص عنها.
- المشاركة في المنتدى السنوي العالمي لجمعية المدققين الداخليين (IIA) في نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية.
- حصول الجهاز على شهادة الآيزو 14001: 2015 في نظم الإدارة البيئية الصادرة من قبل معهد المعايير البريطانية (BSI).
- متابعة مخرجات "برنامج تطوير المدققين" المتعلق بتدريب وتأهيل المدققين الإماراتيين والاستمرار في إعاة الموظفين الملتحقين بالبرنامج إلى شركات التدقيق الكبرى في العالم.
- إستمرار الجهاز في ترأس "منتدى أبوظبي الفني لمعايير المحاسبة والتدقيق" بهدف توحيد تفسيرات المعايير المحاسبية بين الجهاز وشركات التدقيق وممارسي مهنتي المحاسبة والتدقيق بالدولة.
- إصدار عدد من أوراق العمل الفنية المتعلقة بمعالجة الأمور المحاسبية المعقدة وتوحيد تفسير معايير التقارير المالية من خلال "منتدى أبوظبي الفني لمعايير المحاسبة والتدقيق".
- إستقبال وفد من هيئة الأوراق المالية والسلع للإطلاع على الممارسات المطبقة من قبل الجهاز في مجالات الرقابة والتفتيش (الفحص المالي) والتدقيق.

- المشاركة في مؤتمر جمعية المدققين المعتمدين لمكافحة عمليات الغش (ACFE) وهو أول مؤتمر في الشرق الأوسط من نوعه وحضره أكثر من 300 متخصص لمكافحة الغش العالمي.
- إستمرار اعتماد مركز أداء للمعرفة بالجهاز كمزود تدريب معتمد لدى معهد القيادة والادارة بالمملكة المتحدة.
- الإستمرار في تقديم المشورة والدعم للجهات الخاضعة عند الطلب ومساندة الجهات الخاضعة في تطوير أداء وحدات التدقيق الداخلي.
- الإستمرار في توفير خدمات المساندة الفنية والترقية لمستخدمي «نظام الحوكمة الإلكتروني» (e-Governance Portal) لأكثر من 80 جهة حكومية.
- إصدار أوراق بحث رئيسية وعدد من المقارنات مع الممارسات العالمية والدراسات الاستقصائية.
- تعزيز قيمة "البوابة الإلكترونية" «e-maarifa» للتواصل وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات والتي تجاوز عدد أعضائها 550 عضو من موظفي حكومة أبوظبي في 95 جهة خاضعة.

يوضح الجدول التالي عدد التقارير الصادرة عن الجهاز خلال عام 2016:

بيان		أهداف	فعلي
		2016	2016
التدقيق والفحص المالي		53	53
مراجعة الأداء والمخاطر		60	60
دعم المحاسبة		30	31
مسودة التشريعات والأنظمة		9	9
إجمالي عدد التقارير		152	153

يوضح الشكل البياني الآتي عدد التقارير الصادرة عن كل من مجموعة التدقيق والفحص المالي ومجموعة مراجعة الاداء والمخاطر بحسب الناتج والبالغ عددها 1,243 تقرير منذ صدور القانون رقم 14 لسنة 2008 والذي قام بتغيير دور الجهاز:

إجمالي عدد التقارير لكل ناتج منذ عام 2008:



غطت تقارير الجهاز كافة القطاعات الحكومية، ويوضح الشكل البياني الآتي عدد التقارير بحسب القطاع منذ عام 2008:

عدد التقارير بحسب القطاع منذ عام 2008:



2. نواتج المجموعة الأولى:

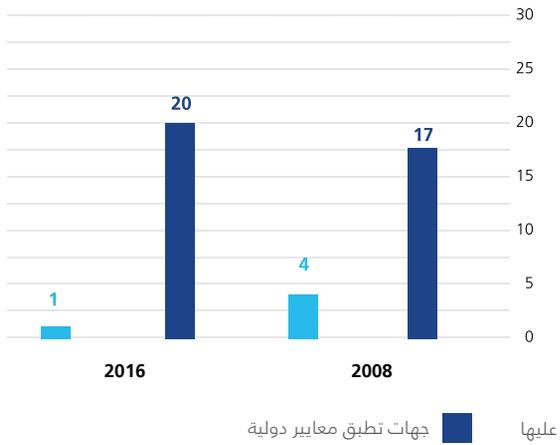
التدقيق والفحص المالي

تركز نواتج هذه المجموعة على تدقيق البيانات المالية لحكومة أبوظبي وفحص البيانات المالية للجهات الخاضعة وفقاً لمنهجيات عمل الجهاز.

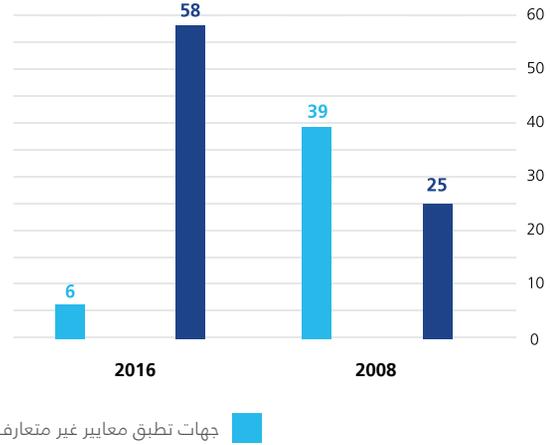
تواصل هذه المجموعة تقديم التوصيات للجهات الخاضعة بشأن تحسين أسس إعداد البيانات المالية بما يتوافق مع طبيعة عمل هذه الجهات. وقد تم إجراء تغييرات ملحوظة في أسس إعداد البيانات المالية منذ عام 2008 في الجهات الخاضعة، حيث حث الجهاز جميع الجهات الخاضعة على إعداد بياناتها المالية باستخدام «معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام - IPSAS» أو «المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - IFRS».

وفيما يلي توضيح التغييرات التي طرأت على أسس إعداد البيانات المالية في الجهات الحكومية والمؤسسات العامة (الشركات الحكومية):

أسس إعداد البيانات المالية في المؤسسات العامة



أسس إعداد البيانات المالية في الجهات الحكومية



تتضمن مجموعة التدقيق والفحص المالي النواتج الآتية:

- التدقيق المالي
- الفحص المالي
- تقييم الإدارة المالية

1.2 التدقيق المالي

قام الجهاز بتدقيق البيانات المالية لحكومة أبوظبي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 وتم إصدار رأي «غير متحفظ».

تم إعداد البيانات المالية بناءً على الأساس النقدي ووفقاً لـ «معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام» وتمت إجراءات التدقيق المالي من قبل الجهاز وفق «معايير التدقيق الدولية».

2.2 الفحص المالي

خلال عام 2016، قام الجهاز بفحص 52 تقريراً لمدققي حسابات الجهات الخاضعة وأعمال التدقيق الخاصة بالبيانات المالية لهذه الجهات والتي تم اختيارها وفقاً لمعايير تحديد أولويات عمل الجهاز.

ملخص ملاحظات تقارير الفحص المالي

يقوم الجهاز عند نهاية كل فحص مالي بإصدار تقريره وإرساله إلى المسؤولين عن الحوكمة في الجهات الخاضعة وكذلك لمدققي الحسابات لإجراء التحسينات وللتنفيذ والمتابعة.

واصل الفحص المالي تسليط الضوء على عدد من النواحي التي يتوجب تحسينها والتي في مجملها تتعلق بالآتي:

ملاحظات خاصة بالجهات الخاضعة

- إصدار البيانات المالية في الوقت المناسب بما يتوافق مع التعاميم ذات الصلة وأفضل الممارسات.
- إصدار البيانات المالية باللغة العربية بما يتوافق مع المراسيم والتعاميم ذات الصلة.
- منح مكافآت سنوية وحوافز للموظفين بما يتوافق مع القرارات ذات الصلة.
- عرض بيان مقارنة الموازنة والانفاق الفعلي في البيانات المالية وفقاً للقرارات ذات الصلة.
- اعتماد الإدارة على مدققي الحسابات لإعداد البيانات المالية والمعالجات المحاسبية.
- الالتزام بتطبيق النسخة الثانية من قواعد تعيين مدققي الحسابات التي تم إصدارها في سبتمبر 2014.
- مشاركة عضو فريق التدقيق من مواطني الدولة بشكل فعال في مراحل عملية التدقيق المختلفة.
- الالتزام بالمادة رقم 20 من قانون إنشاء الجهاز والخاصة بإبلاغ الجهاز فور اكتشاف أية مخالفة أو وقوع حدث تترتب عليه مخالفة.
- تنفيذ قواعد الموازنة السنوية وفقاً للقوانين والتعاميم ذات العلاقة.
- قيام مدقق الحسابات بالالتزام بعدد ساعات العمل المقررة بعرض التدقيق المقدم منه.
- التأكد من استقلالية مدقق الحسابات شكلاً وموضوعاً عن أي طرف من الاطراف التي لها مصلحة في البيانات المالية بما يتوافق مع قواعد تعيين مدققي الحسابات.
- تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية بشكل يتفق مع متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.
- مدى اتساق التدفقات النقدية التشغيلية مع الأرباح المسجلة في قائمة الدخل في ضوء متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- الاعتراف بنتائج أعمال الاستثمارات الخارجية وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- تسجيل مبالغ مستحقة من حكومة أبوظبي في بيان المركز المالي دون وجود ما يؤيد استحقاقها.
- اختبار الانخفاض في قيمة الشهرة والأصول غير الملموسة وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- اختبار الانخفاض في قيمة الأصول في حالة وجود مؤشرات خارجية أو داخلية تدل على إمكانية انخفاض قيمة تلك الأصول.
- الاعتراف بالإيرادات في الفترات المالية التي تخصصها وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأفضل الممارسات المتبعة في القطاع ذي الصلة.

ملاحظات خاصة بمدققي الحسابات

- التواصل مع المسؤولين عن الحوكمة من قبل مدققي الحسابات في مراحل التدقيق المختلفة وفقاً لمتطلبات معايير التدقيق الدولية.
- تقييم استمرارية بعض الجهات التي لديها مؤشرات لعدم القدرة على الاستمرار بما يتوافق مع متطلبات معايير التدقيق الدولية.
- التأكد من صحة الافتراضات بما فيها معدل الخصم التي تستخدم في إعداد التدفقات النقدية المتوقعة في تقييم الاستثمارات واحتساب القيمة العادلة للأصول.
- التحقق من صحة الإيرادات واكتمالها، والعرض الخاطئ للتمويل والمنح الحكومية.
- مهام الشريك المستقل المسؤول عن تقييم جودة مهمة التدقيق.
- فحص نظم المعلومات.
- مخاطر الاحتيال والاستفسارات الخاصة به وفقاً لمتطلبات معايير التدقيق الدولية.
- فحص أنظمة الرقابة الداخلية وفهم عمل المدقق الداخلي.
- مراجعة مدى الالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة.
- تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة – مؤسسة عامة وشركاتها التابعة – والمعاملات بين الأطراف ذات العلاقة.



ملاحظات خاصة بالجهات الخاضعة

- استهلاك الأصول على مدى العمر الإنتاجي الذي يتوقع فيه استخدام المنافع الاقتصادية المستقبلية لتلك الأصول.
- اعداد البيانات المالية الموحدة بما يتفق مع متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- عمليات تسجيل وإدراج الأصول الخاصة بالمشاريع والمبادرات الرأسمالية.
- إدراج المعاملات مع المالكين بصفتهم مالكين في بيان حقوق الملكية وفقاً لإرشادات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- إظهار المساهمات الحكومية في البيانات المالية وفقاً للموازانات التشغيلية المعتمدة والتمويل المستلم.
- إدراج الأصول التي يتم استخدامها من قبل الجهات والتي يتم تحقيق إيراد منها بالبيانات المالية لتلك الجهات.
- تقييم إمكانية استرداد التسهيلات المالية والقروض.
- المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التشغيلي والتمويلي.

وقد تم عرض جميع الملاحظات بالتفصيل من خلال تقارير الفحص المالي المقدمة للجهات الخاضعة للعمل بها وتحسينها في المستقبل.

وفيما يلي تحليل ملاحظات تقارير الفحص المالي في عام 2016:

تحليل ملاحظات الفحص المالي

يتم تصنيف الملاحظات الواردة في تقرير الفحص المالي إلى «إجراء تصحيحي جوهري»، «إجراء تصحيحي»، و«إجراء تصحيحي محدود» وذلك طبقاً لطبيعتها ودرجة تأثيرها في البيانات المالية للجهات الخاضعة وعملية التدقيق المنفذة بواسطة مدققي الحسابات.

تضمنت تقارير الفحص المالي 900 ملاحظة في عام 2016 وتم تصنيفها كالتالي:

إجراء تصحيحي جوهري

تم إدراج 407 ملاحظة ضمن هذه الفئة ويتوجب على إدارة الجهة الخاضعة ومدقق حساباتها أخذها بعين الاعتبار لما لها من أهمية وتأثير جوهري على بياناتها المالية.

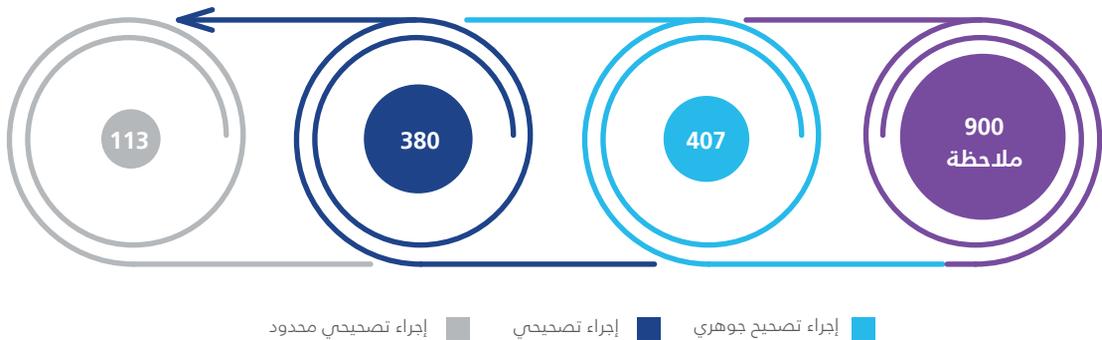
إجراء تصحيحي

تم إدراج 380 ملاحظة ضمن هذه الفئة والتي تتمثل أغليبتها في ملاحظات على جودة عملية التدقيق والنتيجة عن عدم اكتمال توثيق إجراءات التدقيق التي اتبعت، وتتعلق هذه الملاحظات بتحسينات في إجراءات التدقيق والتي إن تمت طبقاً لمعايير التدقيق الدولية قد ينشأ عنها تسويات محتملة في البيانات المالية للجهات الخاضعة.

إجراء تصحيحي محدود

تم إدراج 113 ملاحظة ضمن هذه الفئة والتي توضح الحاجة إلى تحسين إجراءاتي محدد ناتج عن عملية التدقيق وعملية إفعال البيانات المالية بواسطة الإدارة. مثل هذه الملاحظات قد تحتاج تسويات محاسبية في حال ظهورها خلال عملية التدقيق. وبصفة عامة، قد يتضمن مثل هذا النوع من الملاحظات معالجات محاسبية ناتجة عن التطبيق الخاطئ لمعايير المحاسبة الدولية، وعرض وإفصاحات البيانات المالية، أو كون إجراءات المراجعة غير كافية لجوانب مؤثرة على البيانات المالية مثل المخزون، والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، والتقديرات والقيم العادلة، والتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة.

تصنيف ملاحظات الفحص المالي (900 ملاحظة)



وفيما يلي بيان بعدد تقارير مدققي الحسابات التي خضعت للفحص خلال عام 2016 وكذلك الملاحظات على هذه التقارير وتصنيف كل منها (لا تشمل هذه الملاحظات 298 ملاحظة موجهة إلى الجهات الخاضعة دون مدققي الحسابات):

إجمالي عدد الملاحظات	تصنيف الملاحظات			عدد التقارير الخاضعة للفحص	مدقق الحسابات
	إجراء تصحيحي محدود	إجراء تصحيحي	إجراء تصحيحي جوهري		
207	39	93	75	18	مكتب التدقيق 1
147	34	79	34	13	مكتب التدقيق 2
120	17	59	44	10	مكتب التدقيق 3
90	10	46	34	8	مكتب التدقيق 4
32	8	10	14	2	مكتب التدقيق 5
6	2	2	2	1	مكتب التدقيق 6
602	110	289	203	52	الإجمالي

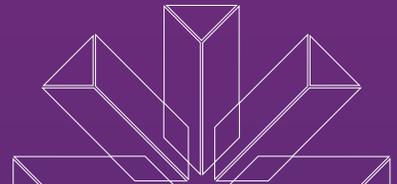
تهدف قواعد تعيين مدققي الحسابات (القواعد) إلى تنظيم عملية تعيين مدققي الحسابات الخارجيين في الجهات الخاضعة لأعمال الجهاز والتي تشمل كافة الجهات والشركات التابعة لحكومة أبوظبي والتأكد من قيام مدققي الحسابات بواجباتهم المهنية وفق أعلى معايير الجودة والأداء. كما تحرص القواعد على تطوير مهارات وخبرات مواطني الدولة في مجال التدقيق والمحاسبة من خلال إلزام مدققي الحسابات للجهات الخاضعة بإشراك عضواً واحداً على الأقل من مواطني الدولة ضمن فريق التدقيق.

خلال عام 2016، واصل الجهاز مراقبة تنفيذ الجهات الخاضعة للقواعد، وقد تضمنت تقارير الفحص المالي 109 ملاحظة متعلقة بتطبيق قواعد تعيين وإعادة تعيين مدققي الحسابات.

تم إصدار النسخة الثانية من القواعد خلال شهر سبتمبر 2014 والتي تنص على أن تقوم الجهات الخاضعة بتعيين مدقق الحسابات سنوياً من خلال طلب عروض خدمات التدقيق من أربعة مدققي حسابات على الأقل كما تجيز القواعد إعادة تعيين مدقق الحسابات لثلاث سنوات أخرى متتالية وذلك بعد قيام الجهة الخاضعة بتقييم مدى جودة خدمات التدقيق المقدمة وكفاءة فريق التدقيق والتأخذ بعين الاعتبار الملاحظات الواردة في التقارير الصادرة عن الجهاز.

ووفقاً للقواعد يحظر تعيين مدقق الحسابات لمدة تزيد عن أربع سنوات متتالية كما يحظر تعيين مدقق الحسابات أو الشريك المسؤول عن مهمة التدقيق إلا بعد مضي أربع سنوات عن آخر خدمات تدقيق قدمها أي منهما للجهة الخاضعة وذلك لتعزيز استقلالية مدققي الحسابات في الجهات الخاضعة.

قواعد تعيين مدققي الحسابات



3. نواتج المجموعة الثانية:

مراجعة الأداء والمخاطر

تهدف نواتج هذه المجموعة إلى التحقق من كفاءة وفعالية واقتصادية استخدام الجهات الخاضعة لمواردها والتزامها بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة.

كما يسعى الجهاز من خلال هذه المجموعة من النواتج إلى الارتقاء بممارسات الحوكمة في الجهات الخاضعة حيث حرص الجهاز على حث الجهات الخاضعة على تأسيس لجان التدقيق ووحدات التدقيق الداخلي.

تتضمن مجموعة مراجعة الأداء والمخاطر النواتج الآتية:

- تقييم التدقيق الداخلي
- مراجعة الخدمات والنواتج
- مراجعة المشتريات

1.3 تقييم التدقيق الداخلي

خلال عام 2016، أصدر الجهاز 55 تقريراً حول تقييم التدقيق الداخلي بهدف تحديد الفجوات في الأداء والمجالات التي تحتاج إلى تحسين ورفع أداء التدقيق الداخلي في الجهات الخاضعة إلى مستوى الممارسات المعتمدة. كما تشمل الأهداف الرئيسية لهذا التقييم الحصول على تأكيدات متعلقة بدور وحدات التدقيق الداخلي في تسليط الضوء على المجالات الأكثر عرضة للمخاطر في الجهة التي تعمل فيها.

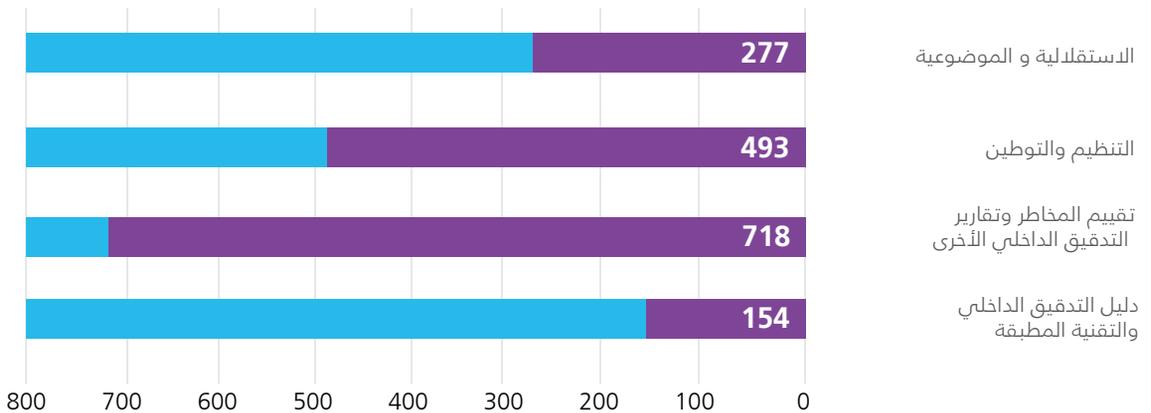
يتم تقييم وظائف التدقيق الداخلي إستناداً إلى 4 عناصر: الإستقلالية والموضوعية، التنظيم والتوطين، تقييم المخاطر وتقارير التدقيق الداخلي الأخرى، دليل التدقيق الداخلي والتقنية المطبقة.

ملخص تقارير تقييم التدقيق الداخلي

قام الجهاز خلال عام 2016 بإصدار 1,642 توصية من شأنها تحسين صورة البيئة الرقابية وتعزيز هيكل الحوكمة للجهات الخاضعة.

وتماشياً مع منهجية الجهاز، تم عرض النتائج النهائية لتقييم التدقيق الداخلي في الجهات الخاضعة على لجان التدقيق عند طلبها، وفقاً للعناصر بالإضافة إلى الملاحظات الرئيسية التي تم تحديدها، كما هو موضح في الشكل التالي:

عدد التوصيات حسب كل عنصر



من أصل 55 جهة خاضعة تم تقييمها، حققت 34 جهة نتيجة "مطابق جزئياً" لمعايير التقييم التي وضعها الجهاز، بينما حققت 21 جهة نتيجة "غير مطابق" لمعايير التقييم. يوضح الرسم التالي نتائج تقييم التدقيق الداخلي التي تم إجراؤها في عام 2016:

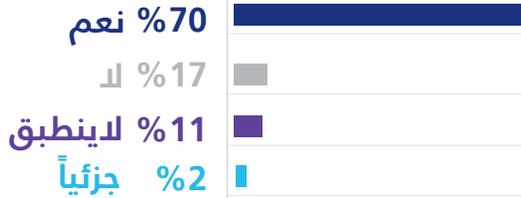
نتائج تقييم التدقيق الداخلي



وفيما يلي تحليل لبعض النتائج التي بينها التقييم خلال العام 2016:

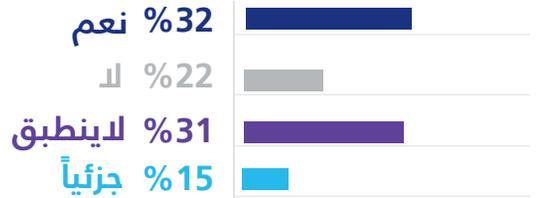
التوطين في إدارات التدقيق الداخلي

تبين في 70% من الجهات التي تم تقييم نشاط التدقيق الداخلي فيها أنه تم تعيين مدققين من مواطني الدولة، بمن فيهم مديري الإدارة.



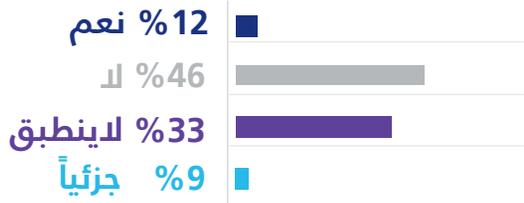
إستقلالية وموضوعية نشاط التدقيق الداخلي

تبين في 32% من الجهات التي تم تقييم نشاط التدقيق الداخلي فيها أنه تم تطبيق وصيانة إستقلالية وموضوعية هذا النشاط من خلال حصر جميع العوامل ذات الصلة بالرئيس أو مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق، بحسب الحالة.



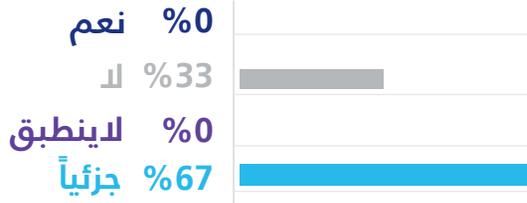
مهام ضابط الإلتزام

تم تكليف نشاط التدقيق الداخلي بمهام ضابط الإلتزام في 12% فقط من الجهات التي تم تقييم نشاط التدقيق الداخلي فيها، علماً بأنه تبين أن هذا الدور منوط بأطراف أخرى في الجهة (مثل الموارد البشرية أو الشؤون القانونية)، وفي حالات قليلة أخرى لم يتم تفعيله في الجهة.



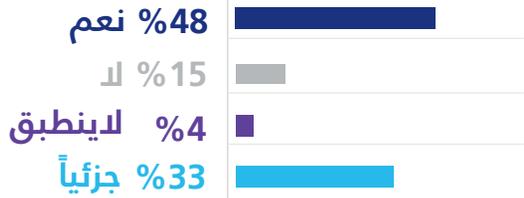
إستراتيجية التدقيق الداخلي

بدأت 67% من الجهات في وضع إستراتيجية متكاملة ومحدثة وواضحة ومعتمدة للتخطيط لأنشطتها ومواردها على مدى 3 إلى 5 سنوات القادمة، بحيث تتضمن العناصر الأساسية المطلوبة لذلك.



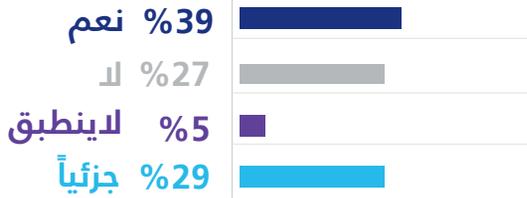
دليل ومنهجية التدقيق الداخلي

طبقت 48% من الجهات التي تم تقييم نشاط التدقيق الداخلي فيها أدلة ومنهجيات تدقيق داخلي محدثة وشاملة ومعتمدة، كما تبين أن 33% من الجهات الأخرى في طور تحديث وتطبيق مثل هذه المنهجيات.



تطبيق برامج إلكترونية للتدقيق الداخلي

تبين من خلال التقييم أن 39% من الجهات التي تم تقييم نشاط التدقيق الداخلي فيها قد طبقت برامج متخصصة للتدقيق الداخلي والتي تشمل برمجيات وضع محيط التدقيق وتنفيذ تقييم المخاطر ووضع خطة تدقيق مبنية على المخاطر وتنفيذ مهام التدقيق والمتابعة، علماً أن 36 من أصل 55 جهة التي تمت زيارتها في 2016 قد طبقت نظام الحوكمة الإلكتروني الذي يوفره الجهاز حيث تفاوت استخدام النظام بين هذه الجهات.



2.3 مراجعة الخدمات والنواتج

شملت مراجعة الخدمات والنواتج خلال عام 2016 عدداً من القطاعات، وتمحورت حول مراجعة عدد من الخدمات والنواتج الرئيسية بهدف التحقق من توافق مستوى الأداء مع أفضل الممارسات الرائدة.

مراجعة خدمات المزارعين

قام الجهاز بمراجعة الخدمات والنواتج المتعلقة بتقديم الخدمات للمزارعين بهدف التحقق من الآتي:

- وجود نظام حوكمة معتمد لتقديم الخدمات للمزارعين.
- توافق الممارسات المطبقة مع نظام الحوكمة المعتمد وما إذا كان يتم تقديم الخدمات والنواتج بكفاءة وإقتصادية ووفقاً لأفضل الممارسات المتبعة في هذا المجال.

تضمنت توصيات الجهاز الآتي:

1. التنسيق مع أصحاب المصلحة في حكومة أبوظبي بهدف تحديد نطاق شامل لكافة أنواع الدعم والخدمات الزراعية التي يتم تقديمها للمزارعين في إمارة أبوظبي، والتأكيد على دور مركز خدمات المزارعين (المركز التشغيلي وذلك بحصر تقديم كافة الخدمات الزراعية والدعم من خلال المركز، وذلك لتلافي تقديم نفس الخدمات من أكثر من جهة ضمن حكومة إمارة أبوظبي.

2. إعداد سياسات ولوائح تُمكن المركز من إدارة تضارب المصالح القائمة والمحتملة لموظفيه، مما من شأنه توفير مستوى مناسب من التأكيدات بأن عملية صنع القرار في المركز لا تتأثر في الواقع أو المظهر بأي شكل من أشكال تضارب المصالح وأنها تمت بصورة حيادية. وتعد الشفافية من أهم المبادئ التي يجب تبنيها في هذا المجال، لذا فإن وجود آلية متكاملة لإفصاح موظفي المركز عن مصالحهم التي قد تكون محل تضارب مصالح في الواقع أو المظهر عند اتخاذ القرار سوف يساعد على إدارة تضارب المصالح على أن تتضمن هذه السياسات واللوائح جزاءات تأديبية واضحة ومحددة للمخالفات التي تتعلق بسياسة الإفصاح.

3. إعداد خطة ودراسة مُفضّلة وشاملة للوقوف على إحتياجات المركز من العبوات الكرتونية خلال الموسم الزراعي وتسليمها لإدارة المشتريات بالجهة قبل الموسم الزراعي بوقت كافٍ ما يُعزّز قدرة إدارة المشتريات على التفاوض مع الموردين للحصول على الكميات المطلوبة بسعر أفضل، وحصر كافة عمليات الشراء الخاصة بالمركز في إدارة المشتريات، مع الإلتزام بكافة لوائح ونظم المركز المعتمدة وبالأخص دليل تفويض الصلاحيات فيما يتعلق بالمشتريات الطارئة، بالإضافة إلى حظر تجزئة المشتريات.

4. إعداد دراسة شاملة عن الأسباب الجذرية لتلف المنتجات الزراعية التي يتم توريدها من المزارعين وتحليلها بهدف الوقوف على أوجه القصور وضعف الإجراءات الرقابية في سلسلة التوريد والبيع، وفحص أسباب وجود فروقات بين كميات المنتجات الزراعية الموردة من المزارعين والكميات المباعة، وتحديد المسؤولين عنها وإتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

5. تحديث آلية تنفيذ مشروع الإدارة المتكامل لمكافحة آفات النخيل للتأكد من شمول جميع مزارع إمارة أبوظبي في أعمال المسح والمكافحة بهدف حصر كافة النخيل المصابة بالآفات وتحديد الطرق المثلى لإجراء عمليات المكافحة، ووضع آلية لتتبع تنفيذ برنامج الإدارة المتكاملة لآفات النخيل خاصة في ظل التأخر الملحوظ في بدء البرنامج.

6. وضع أطر التنسيق والتفاعل مع أصحاب المصلحة بشأن عملية إدارة المخلفات الزراعية، وفرض آليات رقابية على الشركات التي يتم تعهيد أعمال إدارة المخلفات الزراعية إليها للتأكد من الإستفادة القصوى من هذه المخلفات وفقاً للشروط التعاقدية المُلزِمة للطرفين، على أن يتم تحديد أوجه القصور والخطوات اللازمة لتفادي تكرارها.

7. وضع سياسات وإجراءات تنظم أعمال قبول وتقديم خدمات صيانة الآبار وذلك بالتنسيق مع أصحاب المصلحة والتأكد من إتساقهما مع أفضل الممارسات والتشريعات الواردة في القانون رقم (5) لسنة 2016 بشأن تنظيم المياه الجوفية في إمارة أبوظبي، وفرض آليات رقابية بشأن الإلتزام بالشروط العامة الواردة في "نموذج خدمات الآبار" بهدف الحفاظ على موارد المركز على أن يتم فحص حالات تقديم خدمة صيانة الآبار للمزارعين دون التقييد بعدد مرات تقديم الخدمة المحددة في "نموذج خدمات الآبار"، وتحديد المسؤولين عنها وإتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

8. البدء في تنفيذ مشروع "إعادة تأهيل المزارع المهجورة" ووضع الخطط اللازمة لإنجاز هذا المشروع ضمن الأطر الزمنية المُحدّدة في إستراتيجية المركز، لما له من أهمية وأثر على تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمركز وإمارة أبوظبي وبالأخص الهدف الإستراتيجي "أمن غذائي وقطاع زراعي مستدام - برنامج القطاع الزراعي والثروة السمكية".

مراجعة إدارة النفايات

- قام الجهاز بمراجعة الخدمات والنواتج المتعلقة بإدارة النفايات في مركز إدارة النفايات "تدوير" بهدف التحقق من الآتي:
- وجود نظام حوكمة مُعتمد لإدارة النفايات.
 - توافق الممارسات المُطبَّقة مع نظام الحوكمة المعتمد وما إذا كان يتم تقديم الخدمات والنواتج بكفاءة وإقتصادية ووفقاً لأفضل الممارسات المتبعة في هذا المجال.

تضمنت توصيات الجهاز الآتي:

1. وضع خطط إستراتيجية للتعامل مع التحديات التي تواجه المركز في تحقيق أهدافه الإستراتيجية مثل توفير الموازنات اللازمة، والكميات الكبيرة من النفايات الموروثة، إلخ، من خلال إيجاد الحلول والآليات اللازمة لذلك وبالتالي تحديد المشاريع وتنفيذها بحيث يتم وضع خطط مرحلية بالإضافة إلى الخطط المتكاملة لمجابهة تلك التحديات وتحجيم المخاطر المرتبطة بها، وتحقيق التكامل في التعامل مع الشركاء الإستراتيجيين مثل دائرة الشؤون البلدية والنقل والبلديات المحلية ودائرة التنمية الإقتصادية وجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية وغيرهم من خلال إبرام إتفاقيات إستراتيجية معهم، وبالتالي تعزيز التعاون والربط معهم مما يساعد في تحقيق الهدف المنشود من تحسين الشراكات مع المعنيين الرئيسيين وتوجيهها لخدمة إستراتيجية إمارة أبوظبي، إحتساب نسب الإنجاز لكافة مؤشرات الأداء في بطاقات الأداء المتوازن بطريقة دقيقة بناءً على بيانات فعلية ووفقاً لمعدلات الإحتساب الخاصة بكل مؤشر، على أن يتم تطبيق آلية مناسبة للتحقق من الأرقام والنسب التي يتم توفيرها لإجراء هذا الإحتساب.

2. توضيح الإختصاصات والإجراءات المطلوبة من كل جهة من الجهات المعنية بعملية إصدار تراخيص تجارية أو صناعية، وتحقيق بالتالي الربط بين إصدار الرخص البيئية ورخص النفايات من جهة وإصدار الرخص التجارية والصناعية من جهة أخرى مع توفير الغطاء القانوني اللازم لذلك، بعد إجراء التعديلات اللازمة على الإجراءات الحالية المطبقة فيما يتعلق بضرورة الحصول على تصاريح النفايات والتصاريح البيئية اللازمة كشرط للحصول على الرخص، لتلافي الدخول في نزاعات قضائية قد تؤثر على سمعة المركز.

3. تطبيق الآتي فيما يتعلق بتحديات تدوير النفايات:

- المباشرة بالمشاريع التي تحقق الأهداف المنشودة فيما يتعلق بنسب التدوير ومعدل إنتاج الفرد اليومي من النفايات ووضع آلية تلزم منتجي النفايات بمختلف القطاعات بفرز النفايات بنسب محددة ومقبولة، وضرورة ترير المخالفات بحق أي جهة تعيق عملية فرز النفايات من المصدر سواء أكانت مُنتجة أو ناقلة منعاً لإهدار هذا المورد الهام.
- ضرورة إلزام كافة منتجي النفايات بغض النظر عن حجم نفاياتهم السنوية بضرورة إعداد بوليصة شحن للنفايات المُنتجة وذلك لإحكام الرقابة على النفايات المنتجة من حين صدورها من جهة المنتج إلى أن يتم التخلص منها نهائياً تحقيقاً للرقابة الفاعلة على النفايات.
- العمل على تخفيض إنتاج النفايات الكلي من المنشآت ووضع آلية واضحة لإحتساب تلك النسب خاصة إذا توسعت هذه المنشآت في إنتاجها وعملياتها، وبما يحقق الإستدامة البيئية.
- النظر في إنشاء عدد كافي من محطات الفرز كخطوة أساسية وضرورة ملحة في تحقيق مشروع النفايات المتكامل المنشود.
- إعتداد تعريفات مشتركة للنفايات تكون مُحددة في الأدلة والسياسات واللوائح والنظم، وبالتالي إدراج درجة التفصيل المناسب في بوليصة النفايات "المانيفست" بما يتوافق مع مستوى الفرز المنشود للنفايات تحقيقاً للتوافق بين المانيفست من جهة والمحتويات الفعلية للنفايات المنقولة من جهة أخرى.

4. دراسة أسباب تأخر تنفيذ مشروع النفايات المتكاملة وإستخلاص الدروس المستفادة منها لتلافي مضاعفة التكلفة وأي تأخير إضافي في إحراز التقدم المطلوب في مجال معالجة النفايات غير الخطرة بما يخدم مصلحة المركز، والمباشرة في إستكمال المشروع وفقاً للبدائل المتاحة بعد التواصل مع المجلس التنفيذي المُوقر وأخذ الموافقات اللازمة وذلك لتحقيق الإستفادة من المشروع بما يخدم مصلحة الإمارة.

5. دراسة أوجه القصور المتعلقة بمشروع تزويد وتركيب أنظمة حاويات تحت الأرض وإستخلاص الدروس المستفادة منها لتلافي مثل هذه الحالات مقابل تطبيق أفضل الممارسات من حيث التعهيد والإشراف على المقاولين بما يخدم مصلحة المركز، والإسراع بالتالي في إجراءات التسوية والتي تحتوي على تصحيح العيوب وتشغيل كافة الحاويات الأرضية وإنهاء المشروع بعد موافقة المجلس التنفيذي الموقر وذلك لتحقيق الإستفادة من المشروع بما يخدم خطة الإمارة.

6. وضع أطر التنسيق والتفاعل مع أصحاب المصلحة بشأن عملية إدارة المخلفات الزراعية، وفرض آليات رقابية على الشركات التي يتم تعهيد أعمال إدارة المخلفات الزراعية إليها للتأكد من الإستفادة القصوى من هذه المخلفات وفقاً للشروط التعاقدية المُلزِمة للطرفين، على أن يتم تحديد أوجه القصور والخطوات اللازمة لتفادي تكرارها.

7. وضع وإتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الشركات غير المرخصة في إمارة أبوظبي من مزاوله نشاط مكافحة آفات الصحة العامة، على أن يتم تصنيف شركات مكافحة آفات الصحة العامة من حيث نوع الآفات التي تختص في مكافحتها وطريقة المكافحة ومن حيث طبيعة وحجم المنشأة التي تتم فيها المكافحة، إلخ، وإجراء تفتيش دوري على كافة الشركات التي تقوم بتزويد خدمات مكافحة آفات الصحة العامة والتفتيش على المبيدات وصلابيتها وترخيصها، وأن لا يقتصر الأمر على مرحلة ما قبل إصدار رخصة الشركات فقط، بالإتساق مع متطلبات قرار مجلس الوزراء رقم (27) لسنة 2012 مع ضرورة إستحداث آلية للتأكد من تعيين عمال وفنيين مؤهلين ومُدرّبين بالقدر الكافي في شركات مكافحة آفات الصحة العامة.

8. تحليل أسباب رفض المُخلفات الزراعية بصفة دورية ونسبتها إلى الكميات المستلمة والعمل على تقليل نسبتها من خلال تحسين منظومة الفصل، وإستخدام هذه الأسمدة ضمن المشاريع الزراعية تجنباً لتكدس الأسمدة والإضرار لتلفها أو طمرها وذلك تحقيقاً للأهداف المنشودة من معايير الإستدامة في إمارة أبوظبي وتقليل الأثر البيئي السلبي، وضرورة التنسيق والتعاقد مع البلديات مباشرة، ووضع آلية موثقة لضمان إلزام المتعهدين الذين يتم التعاقد معهم من قبل البلديات على ضرورة إستخدام منتجات السماد من مركز إدارة النفايات، ومراجعة أسعار بيع السماد للمزارعين وإمكانية مساواتها مع أسعار البيع للبلديات بعد دراسة التكلفة المباشرة وغير المباشرة، ووضع خطة للوصول بالمنتجات إلى المزارعين خصوصاً بعد إلغاء الدعم على هذا المنتج.

9. وضع آلية لتوفير وضمان دقة البيانات فيما يتعلق بكافة أنواع النفايات ولكافة القطاعات السكنية والصناعية والتجارية والزراعية والهدم والبناء والتي يتم التعامل معها داخل إمارة أبوظبي والتي يتم تصديرها خارج الإمارة وذلك لإحكام الرقابة على هذا القطاع من خلال الحصول على البيانات من كافة منتجي النفايات بغض النظر عن كميات النفايات المُنتجة، والتنسيق مع مختلف الأطراف ذات العلاقة وخاصة "المؤسسة العليا للمناطق الإقتصادية المتخصصة" و"مكتب تنمية الصناعة" لتوفير كافة البيانات المتعلقة بالنفايات المنتجة وطرق التخلص منها في هذا القطاع الهام، بالإضافة إلى إشتراط إعداد بوليصة شحن لكافة أنواع النفايات المُنتجة في إمارة أبوظبي وذلك لإحكام الرقابة عليها من حين صدورهما من جهة المُنتج إلى أن يتم التخلص منها نهائياً تحقيقاً لمبدأ الرقابة الفاعلة على النفايات. أخيراً، قيام المركز بالتحري عن أسباب الفروقات بين الكميات المستلمة والمنتجة والمباعة والمخزنة فيما يتعلق بمجال السماد ومجال الهدم والبناء وغيرها.

مراجعة العمليات المدرسية

قام الجهاز بمراجعة الخدمات والنواتج المتعلقة بالعمليات المدرسية لمجلس أبوظبي للتعليم (المجلس) بهدف التحقق من الآتي:

- وجود نظام وإطار حوكمة معتمد للعمليات المدرسية.
- توافق الممارسات المطبقة مع نظام الحوكمة المعتمد وما إذا كان يتم تقديم المخرجات والنواتج بكفاءة وإقتصادية ووفقاً لأفضل الممارسات المتبعة في هذا المجال.

تضمنت توصيات الجهاز الآتي:

1. وضع إستراتيجية وخطة واضحة ومتكاملة لقطاع التعليم في الإمارة ككل، بما في ذلك توطين الكادر التعليمي، تأخذ في عين الإعتبار التفاعل بين القطاعين الحكومي والخاص وتأثيرهما على بعضهما البعض.

2. إعتداد قواعد السلوك الوظيفي مع تعريف شامل لتضارب المصالح، وتطوير نموذج لموظفي المجلس يقر آلية معتمدة للإعلان عن تضارب المصالح. كما يجب جمع الإفصاحات عن عدم تضارب المصالح بشكل دوري من موظفي المجلس، وتضمين الضوابط الإدارية اللازمة في إجراءات التشغيل المعيارية لضمان مراجعة الإفصاحات.

3. وضع خطط واضحة ودقيقة لتحسين معدلات إشغال المدارس الحكومية من خلال دمجها و / أو إغلاقها لتخفيف العبء المالي على الحكومة، تستند إلى دراسات علمية دقيقة وشاملة تأخذ في عين الإعتبار العناصر الإجتماعية والإقتصادية لكل منطقة على حد سواء، والعمل عن كثب مع الجهات المسؤولة (مثل مجلس أبوظبي للتخطيط العمراني وشركة مساندة) للتأكد من حسن توقع الطلب على المقاعد الدراسية في كافة مناطق الإمارة بصورة دقيقة وشاملة وتأمينها في الوقت المناسب.

4. التأكد من تطبيق السياسة رقم (6210) المتعلقة بمتطلبات الكفاءة في اللغة الإنجليزية بشكل كامل وإجراء دراسة شاملة لكادر المدرسين وتصنيفهم إلى فئات مختلفة حسب جاهزيتهم ووضع خطط واضحة لتدريبهم وتأهيلهم لهذه التغييرات أو مساعدتهم في إيجاد فرص عمل بديلة.

5. العمل مع الجهات المعنية لوضع تقييم ومعايير وسياسة واضحة لتصنيف وتشخيص مختلف أنواع الإعاقات وتعيين الإعاقات المختلفة إلى الجهة المناسبة، حيث يستطيع مجلس أبوظبي للتعليم توسيع قدرات الدمج من خلال الإستفادة من مجموعة من الشراكات الرئيسية، علماً أنه يتوفر مجال للتحسين في الشراكة بين مجلس أبوظبي للتعليم ومؤسسة زايد العليا لموائمة المعايير وسياسات الدمج وأن تكون هناك عملية واضحة للإنتقال.

6. التأكد من تكامل عملية إدارة المشاريع مع عملية الشراء للتأكد من عرض دراسة المشروع على لجنة المشتريات، ووضع متطلبات لتحديد المخاطر الرئيسية وسبل الحد منها لكل عقد، مع وضع معايير للتحكم في الشراء من مصدر واحد وإستخدام الإستشاريين.

7. وضع معايير لتحديد النموذج التعاقد الأنسب (أمر الشراء، أمر عمل أو إتفاقية)، وسياسة تمنع المورد من مباشرة الأعمال قبل صدور خطاب الترسية، وضوابط إضافية للتأكد من عدم ترسية عقود على موردين تم تعليق خدماتهم.

مراجعة خدمات ونواتج مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الإحتياجات الخاصة (المؤسسة)

قام الجهاز بمراجعة خدمات ونواتج المؤسسة بهدف التحقق من الآتي:

- وجود نظام وإطار حوكمة معتمد لتقديم هذه المخرجات والنواتج.
- توافق الممارسات المطبقة مع نظام الحوكمة المعتمد وما إذا كان يتم تقديم المخرجات والنواتج بكفاءة وإقتصادية ووفقاً لأفضل الممارسات المتبعة في هذا المجال.

تضمنت توصيات الجهاز الآتي:

1. مراجعة الإستراتيجية والمسؤوليات الموضوعية للمؤسسة في ضوء المهام الجديدة لتعريف نطاق عمل مؤسسة زايد العليا ودورها من حيث التنظيم ووضع السياسات والترويج لها وتأثيرها على مستوى الخدمات المقدمة، والعمل مع الجهات المعنية لوضع تقييم ومعايير وسياسة واضحة لتصنيف وتشخيص مختلف أنواع الإعاقات وتعيين الإعاقات المختلفة إلى الجهة المناسبة.

2. تصميم وتنفيذ قواعد بيانات إلكترونية متكاملة لإدارة سجلات المستفيدين والموظفين.

3. العمل مع الجهات المعنية لتوفير بيانات إحصائية دقيقة حول عدد ذوي الإحتياجات الخاصة في إمارة أبوظبي وزيادة فرص حصول المستفيدين على الخدمات التي يحتاجونها من خلال إستكشاف الخدمات المتنقلة، ودعم القطاع الخاص والجهات الأخرى ورفع مستوى الوعي في المجتمع.

4. النظر في إمكانية تخفيض نطاق الخدمات غير الأساسية مثل الأنشطة الرياضية، وطباعة برايل وخدمة الرعاية المستمرة لتمكين المؤسسة من إعادة توجيه مواردها والتركيز على الخدمات الأساسية.

5. زيادة قدرة الموظفين وتوسيع مصادر تزويد المواهب لمؤسسة زايد العليا وإمارة أبوظبي ككل بالعمل مع الجهات الحكومية المعنية والمؤسسات التعليمية.

6. تحسين كفاءة الإنفاق من خلال رفع مستوى الإنفاق على الأنشطة الموجهة للمستفيدين وذلك من خلال مراجعة الرواتب، وأتمتة العمليات وتبني أفضل الممارسات في نسب موظفي الدعم.

7. تخفيض متوسط كلفة المستفيد الواحد عبر المراكز من خلال تبني أفضل الممارسات التشغيلية وتوحيدها عبر المراكز والإستفادة من القدرات الخارجية مثل القطاع الخاص.

8. إعادة تقييم النفقات الرأسمالية الحالية وتحديد خيارات بديلة عندما يكون ذلك ممكناً بناءً على تحليل تكاليف وفوائد كل خيار.

4. نواتج المجموعة الثالثة:

دعم المحاسبة

تقدم نواتج هذه المجموعة الدعم اللازم لمساءلة ومحاسبة الجهات الخاضعة حول مهامهم ومسؤولياتهم إضافة إلى تدريب وتأهيل الكوادر المواطنة ودعم تبادل الخبرات والممارسات الرائدة.

تضم هذه المجموعة النواتج الآتية:

- تقارير المحاسبة
- المشورة
- الفحص الخاص
- مركز أداء للمعرفة

1.4 تقارير المحاسبة

قام الجهاز خلال عام 2016 بإصدار عدداً من التقارير ضمن هذه المجموعة من النواتج المتعلقة بأعمال الجهاز، والتي كان من أبرزها التقارير التي تم تقديمها إلى صاحب السمو ولي العهد (حفظه الله) ضمن هذه المجموعة كتقرير تدقيق البيانات المالية لحكومة أبوظبي وتقرير المحاسبة السنوي.

2.4 المشورة

يقدم الجهاز المشورة في المجالات التي تقع ضمن خبراته وبما لا يتعارض مع استقلاليته، وذلك بناءً على طلب مقدم من الجهة الخاضعة وبعد موافقة رئيس الجهاز. وفيما يلي بعض الأمثلة لأعمال المشورة التي تم تقديمها خلال عام 2016:

المشورة الفنية المحاسبية

يصدر الجهاز أوراق عمل فنية في مجال المحاسبة متضمنة إرشادات محددة للجهات الخاضعة حول بعض الموضوعات المحاسبية، وذلك بهدف زيادة جودة فهم وتطبيق «المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية-IFRS» و «معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام-IPSAS». حتى تاريخه، أصدر الجهاز أوراق عمل فنية تناولت الموضوعات الآتية: الايجارات، والقيمة العادلة، والاستثمارات العقارية، والإفصاحات، والأطراف ذات العلاقة والاهلاك.

دعم تأسيس وحدات التدقيق الداخلي

قدم الجهاز المشورة والأدوات والمنهجيات اللازمة لدعم عدد من الجهات الخاضعة في تأسيس وحدات التدقيق الداخلي.

خلال عام 2016، نفذ الجهاز 5 عمليات تطبيق لنظام الحوكمة الإلكتروني إلى جانب تزويد الجهات بالتدريب اللازم وطرق تطبيق المنهجيات الخاصة بالنظام.

3.4 الفحص الخاص

خلال عام 2016، ورد للجهاز من الجهات الخاضعة 8 بلاغات مكافحة فساد و 23 مخالفة تم فحصها وتقديم المشورة فيها بناءً على «منهجية الفحص الخاص» الصادرة عن الجهاز.

بناءً على الفحص وتقديم المشورة الذي أجراه الجهاز، تبين أن منها بعض القضايا المنظورة أمام النيابة العامة لانطوائها على شبهة الجريمة الجزائية.

وقد تبين من فحص البلاغات والمخالفات وطلبات المشورة الواردة خلال العام أن مجملها يتعلق بمخالفات في الأمور التالية:

- استغلال وظيفي وتعارض المصالح.
- عدم الالتزام بقوانين وأنظمة ولوائح وإجراءات المشتريات.
- سوء الإدارة والإهمال في إدارة إنفاق المال العام.
- مخالفة قواعد السلوك الوظيفي.
- اختلاس العهد الشخصية.

الجدير بالذكر أن الجهاز استمر خلال عام 2016 في تلقي البلاغات حول المخالفات المالية المشتبه فيها، والمخالفات التي تم التحقيق فيها بمعرفة الجهات العامة وذلك في ضوء التوجيهات الصادرة من صاحب السمو ولي العهد حفظه الله بشأن إنشاء وحدة مكافحة الفساد المالي والإداري للتحقيق في كافة المخالفات المالية والإدارية التي تشكل فساداً مالياً أو إدارياً مع إجراء التعديلات التشريعية اللازمة للتمكن من ممارسة هذا الدور الحيوي وفق المنظومة القانونية بالإمارة وبما يخدم المصلحة العامة.

وفيما يلي ملخص لأبرز ما انطوت عليه بعض الحالات التي تم التحقيق فيها وفحصها خلال العام:

الحالة الثانية

تتلخص الواقعة فيما نسب إلى أحد مدراء الصيانة بإحدى الشركات الحكومية من عدم الإفصاح عن تعارض المصالح حيث يمتلك شركة خاصة تمارس نفس نشاط جهة عمله وسمح لها بالقيام بأعمال من الباطن مع أحد المقاولين المتعاقدين مع جهة عمله، فضلاً عن محاولته شراء بعد الأصول من السيارات التي تم بيعها من جهة عمله بطريق المزايدة إلى إحدى الشركات الخاصة بعد أن شارك بإجراءات تكهينها، وقد تم إبلاغ النيابة العامة بتلك الوقائع.

الحالة الأولى

تتلخص الواقعة فيما نسب إلى رئيس مجلس إدارة والعضو المنتدب لإحدى الشركات الحكومية بشأن إنشائه شركات خارج الدولة وربطها بتعاقدات مع شركات أخرى لها تعاقدات مع جهة عمله مما أضر ضرراً مالياً جسيماً بجهة عمله، وقد تم إبلاغ النيابة العامة بتلك الوقائع.

الحالة الرابعة

تتلخص الواقعة فيما نسب إلى مسؤولي إحدى الجهات الحكومية من مخالفات بشأن إجراءات التعيينات والترقيات وعدم الالتزام بالإجراءات الصحيحة وما ترتب على ذلك من مخالفات مالية أضرت بجهة عملهم، وما تبين من عدم الالتزام بسياسات المشتريات المعتمدة بالجهة بإلغاء الترسية في إحدى المناقصات بعد اعتمادها من اللجنة المختصة وإعادة عرضها وترسيبها على شركة أخرى، فضلاً عن قيام مسؤولي الشركة بشراء سيارات على نفقة الجهة وصرف مواد بترولية لها بغرض استخدامها استخدام شخصي وعائلي مما أضر بجهة عملهم ونتج عنه تربحهم من أعمال ووظائفهم.

الحالة الثالثة

تتلخص الواقعة فيما نسب إلى أحد مدراء المشاريع بإحدى الجهات الحكومية من استغلال وظيفته وتعارض مصالح وتربحه من اعتماده الموافقة على اسناد أعمال من الباطن بجهة عمله إلى شركة خاصة مملوكة لزوجته، ولديه وكالة عنها لإدارة تلك الشركة، وقد تم إبلاغ النيابة العامة بتلك الوقائع.

4.4 مركز أداء للمعرفة

قام الجهاز بتوفير نطاق متكامل من الخدمات يشمل أربعة نواتج فرعية تليها أهدافه واحتياجاته التدريبية لمواطني الدولة إضافة إلى دعم مشاركة المعرفة واتباع أفضل الممارسات.

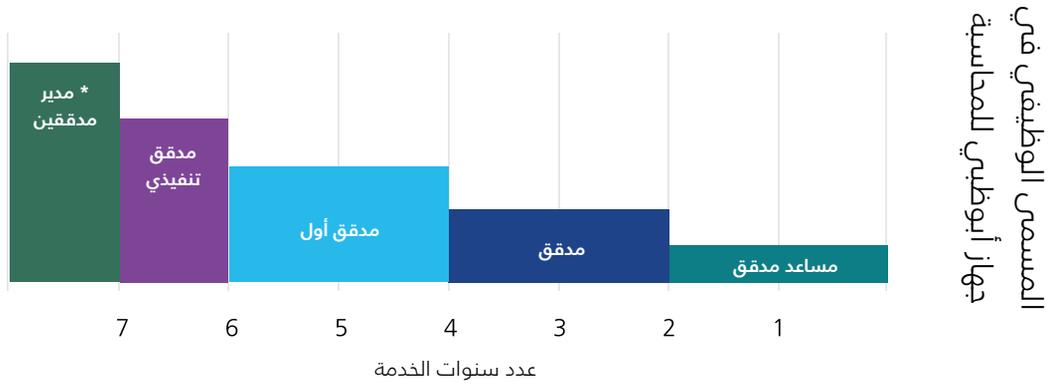
فيما يلي النواتج الأربعة التي تم تحديدها ضمن هذا الناتج:

- تأهيل مدققين إماراتيين
 - الأبحاث ومشاركة المعرفة
 - التمثيل المحلي والدولي
 - المؤتمرات وورش العمل
- كما قام الجهاز بتحديد وتعزيز نواتج هذه المجموعة لمواصلة تحقيق هدفها المتمثل في تدريب وتطوير مواطني الدولة في أنشطة المحاسبة والتدقيق.

1.4.4 تأهيل مدققين إماراتيين

صمم الجهاز برامج تدريبية متخصصة بهدف المساهمة في تدريب وتأهيل عدد أكبر من المدققين الإماراتيين ومساعدتهم على اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لنجاحهم ودفع مسيرتهم المهنية وقد تم تطوير "برنامج تطوير المدققين" الذي يقدم للخريجين الإماراتيين الجدد الفرصة الأسرع والأشمل للتطور المهني والانتقال من منصب مساعد مدقق إلى منصب مدير مدققين خلال 7 سنوات.

يوضح الشكل الآتي مراحل برنامج تطوير المدققين:



* يجب أن يحظى المدقق بشهادة مهنية كمحاسب قانوني معتمد (CPA) أو كممدقق داخلي معتمد (CIA) على سبيل المثال للتقدم إلى منصب مدير مدققين.

في نهاية عام 2016 كان 46 من مواطني دولة الإمارات مشاركين في برنامج تطوير المدققين ومن ضمنهم 14 شخصاً قد اجتازوا اختبارات الشهادات المهنية بنجاح حتى الآن.

ويقدم برنامج تطوير المدققين التدريب على رأس العمل وإعارة لأربع شركات تدقيق، فضلاً عن أنه في نفس الوقت يقدم الدعم اللازم للحصول على الشهادات المهنية المتخصصة في مجالي المحاسبة والتدقيق عن طريق البرامج التأهيلية لتأدية اختبار المحاسبين القانونيين المعتمدين (CPA) واختبار المدققين الداخليين المعتمدين (CIA). وللمساعدة في تسهيل عملية التدريب والتطوير، قام الجهاز بتعيين مُحاضر بدوام كامل لتقديم دورات تحضيرية لاجتياز الاختبارات المتعلقة بهذه الشهادات المهنية المتخصصة.

وقد أتم عدد من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة البرنامج حيث تأهلوا إلى وظيفة مدير مدققين في إطار البرنامج.

2.4.4 الأبحاث ومشاركة المعرفة

تعد اقتصاديات المعرفة المحور الأساسي لقيادة العالم في القرن الواحد والعشرين. وبالتالي فإن تطوير ونشر المعرفة يعد عاملاً أساسياً لنجاح أي مؤسسة. وقد أسس الجهاز هذا الناتج بهدف نشر المعرفة حول أفضل الممارسات المطبقة في القطاع الحكومي على المستوى العالمي، إضافة إلى تطوير قاعدة معرفية ومركز للموارد التي من شأنها المساهمة في تطوير الأداء الحكومي. أطلق الجهاز العديد من المبادرات ضمن هذا الناتج مثل:

وحدة الأبحاث ومشاركة المعرفة

يتم تطوير نواتج الجهاز في ضوء الدراسات المعيارية والأبحاث في مختلف المجالات. وتعتمد وحدة الأبحاث ومشاركة المعرفة على جلب رؤى متنوعة عبر مجموعة من الصناعات والوظائف والموضوعات بهدف التأكد من توفير أحدث التطورات والممارسات للمهنيين بالجهاز. وقد قام فريق وحدة الأبحاث ومشاركة المعرفة خلال العام بإصدار عدد من أوراق البحث الرئيسية تشمل مواضيع مثل دور أجهزة مكافحة الفساد وإجراء مقارنات لنظم الضمان الصحي وممارسات التراخيص في قطاعي التعليم والمناطق الإعلامية الحرة والدروس المستفادة من مشاريع الإنشاءات الكبرى مثل المطارات والمتاحف وتقارير أداء الخدمة عبر المؤسسات المختلفة، إضافة إلى متابعة إصدار المجلة الإلكترونية الشهرية "عالم الشفافية والمحاسبة".

مكتب معايير المحاسبة والتدقيق (AASD)

يسعى الجهاز للمساهمة في تطوير التقارير المالية للمؤسسات العامة وللقطاع العام في إمارة أبوظبي من خلال إصدار أوراق عمل فنية ورسائل تعليق تسلط الضوء على أفضل الممارسات في الأمور المحاسبية وإعداد التقارير المالية وأنظمة الحوكمة.

يصدر الجهاز مجلة أداء الإلكترونية (ADAA IFRS Digest)، نشرة معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS Bulletin) ونشرة لجان التدقيق. تتضمن تلك الإصدارات الموضوعات الهامة وآخر الأخبار والمستجدات في مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSASB) ومهنة المحاسبة بصفة عامة، ويقوم الجهاز بإعداد نماذج توضيحية للبيانات المالية الموحدة والمنفصلة المعدة طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) بهدف إرشاد القائمين على إعداد تلك البيانات.

كما يقوم مكتب معايير المحاسبة والتدقيق بإصدار رسائل تعليق إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSASB) على مسودات عرض معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام الجديدة وإرشادات إعداد التقارير المالية. يتم نشر هذه الرسائل على الموقع الإلكتروني لكل من مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

بوابة المعرفة

في ظل اقتصاد تقوده المعرفة في الوقت الحاضر، فإنه من الضروري أن يتم جلب الأطراف ذات المصالح المشتركة وضمان مشاركة أكثر فاعلية للمعرفة. وتعتبر بوابة المعرفة الإلكترونية (e-maarifa) منصة عبر الإنترنت يقوم من خلالها المهنيون في حكومة أبوظبي بتبادل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات. وتسمح هذه البوابة بتبادل المعرفة وأفضل الممارسات بين أفراد مختلف المجتمعات في حكومة أبوظبي والتي يعد مجتمع التدقيق الداخلي في إمارة أبوظبي من أبرزها، ومناقشة الأمور ذات الأهمية، والتواصل مع ذوي الخبرة في المواضيع المشتركة.

مع نهاية عام 2016، تجاوز عدد أعضاء موقع بوابة المعرفة الإلكترونية من مجتمع التدقيق الداخلي في إمارة أبوظبي 550 عضواً من 95 جهة خاضعة.

3.4.4 التمثيل المحلي والدولي

واصل الجهاز بذل المزيد من الجهود في البحث عن الفرص التي تساهم في الإرتقاء بمبدأ المحاسبة والشفافية وتطبيق أفضل الممارسات.

المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين

حصل الجهاز على عضوية المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين (IFIAR) في عام 2009 ليصبح أول جهة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تنال هذه العضوية كما استضاف الاجتماع السنوي للمنتدى في عام 2010.

خلال عام 2016، شارك الجهاز في الاجتماع السنوي للمنتدى الذي انعقد في عاصمة المملكة المتحدة "لندن" في الفترة ما بين 19-21 من شهر أبريل 2016. من أهم المواضيع التي تم تسليط الضوء عليها لهذا العام هو تأسيس أمانة دائمة للمنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين مقرها مدينة طوكيو في اليابان. بالإضافة إلى ذلك تم مناقشة تحديث هيكل حوكمة جديد للمنتدى عن طريق تشكيل مجلس إدارة يشرف على أعمال المنتدى وسيتم تطبيقه اعتباراً من أبريل 2017 والذي سيسهم بشكل كبير في تعزيز الامكانيات التنظيمية للمنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين وتمكينه من اتخاذ قرارات تهدف إلى تحسين جودة التدقيق.

كما تناول الاجتماع العديد من الموضوعات والتي كان من أبرزها تأسيس مجموعة استشارية عالمية للجنة المستثمرين وأصحاب العلاقة الآخريين، وحضر الاجتماع مراقبون من لجنة بازل لتنظيم العمل المصرفي والمفوضية الأوروبية ومجلس الاستقرار المالي والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية والبنك الدولي وقدموا لأعضاء المنتدى تقارير عن تطورات أعمالهم المتعلقة بمهنة التدقيق، كما قام رؤساء كل من مجلس مراقبة المصلحة العامة ومجلس معايير التدقيق والتأكد الدولية ومجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين بمناقشة أعضاء المنتدى حول تطوير تلك المعايير ودورها في تحسين أعمال التدقيق.

الدورة العاشرة لورشة عمل المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين

شارك الجهاز في فعاليات الدورة العاشرة لورشة عمل المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين والتي عقدت في العاصمة أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة إلى جانب أكثر من 166 مشارك يمثلون 43 دولة ومقاطعة. الجدير بالذكر ان الجهاز قد شارك بتنظيم ورشة عمل المنتدى للمرة الثانية على التوالي في العاصمة أبوظبي.

تهدف ورش عمل المنتدى الى تبادل المعرفة ومشاركة أفضل الممارسات المتعلقة بالنشاطات الإشرافية على التدقيق وآخر نتائج عمليات الرقابة والتفتيش، والملاحظات حول جودة التدقيق.

الهدف الرئيسي من تنظيم ورش عمل المنتدى هو منح منظمي التدقيق المستقلين فرصة للاجتماع ومناقشة إجراءات التدقيق والاستفادة والتعلم من بعضهم البعض والنظر في أوجه التشابه والاختلاف فيما يخص الممارسات والمنهجيات المتبعة لديهم.

تأتي مشاركة الجهاز في ورشة عمل المنتدى كجزء من أنشطته كعضو في لجنة ورش عمل المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين بجانب أعضاء المنتدى من فرنسا، ألمانيا، اليابان، لوكسمبورغ، جنوب أفريقيا، سويسرا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

على هامش جدول أعمال المنتدى عقدت ورش العمل والتي تضمنت عدة حلقات نقاشية حول عدد من المواضيع الرئيسية والتحديات التي تواجه عالم مراجعة الحسابات "التدقيق" مثل مؤشرات جودة أعمال التدقيق وكيفية تصميم وتطوير منهجية فحص أعمال التدقيق وإجراءات تدقيق القيمة العادلة بالإضافة الى اختبارات قياس انخفاض قيمة الاصول.

خلال مارس 2016، قام المنتدى بنشر نتائج الدراسة الاستقصائية لنتائج عمليات الرقابة والتفتيش المنفذة عام 2015 من قبل أعضاء المنتدى لأعمال التدقيق الفردية لمكاتب التدقيق بالشركات العامة وكبرى المؤسسات المالية العالمية. عكست تلك الدراسة استمرار وجود أوجه قصور في عدد من الجوانب الرئيسية في أعمال التدقيق المنفذة وأعرب أعضاء المنتدى بتلك الدراسة عن قلقهم إزاء الآثار المترتبة على نتائج جودة التدقيق.

تضمنت الدراسة نتائج عمليات الرقابة والتفتيش المنفذة ل 872 منشأة وشركة عامة ونتج عنها 1,130 ملاحظة اشارت الى أوجه القصور الرئيسية التالية في أعمال التدقيق:

1. إجراءات فحص أنظمة الرقابة الداخلية والتي بلغت نسبتها 23 % من اجمالي عدد الملاحظات
2. إجراءات تدقيق قياس القيمة العادلة والتي بلغت نسبتها 18 % من اجمالي عدد الملاحظات
3. إجراءات تدقيق تحقق وتسجيل الإيرادات والتي بلغت نسبتها 15 % من اجمالي عدد الملاحظات

4.4.4 الشهادات الدولية

واصل الجهاز سعيه للحصول على الشهادات الدولية التي تضمن استمراره في تطبيق أفضل الممارسات والمعايير المهنية المعترف بها.

معهد القيادة والادارة

خلال عام 2016، اعتمد معهد القيادة والادارة بالمملكة المتحدة (Institute of Leadership and Management) الجهاز ليصبح مزود تدريب معتمد لبرامج المعهد المتعددة. يعتبر معهد القيادة والادارة أكبر منظمة مستقلة في أوروبا تركز على تطوير المهارات القيادية والادارية حيث يعمل على تطوير المهارات القيادية لأكثر من 95,000 مدير كل عام في جميع أنحاء العالم.

حصول الجهاز على هذا الاعتماد يأتي في إطار حرص الجهاز على التحسينات المستمرة لخدماته التي يقدمها لموظفيه وإيمانه بأن تطوير المهارات القيادية له تأثير ايجابي على جميع جوانب العمل من تحسين وتطوير مستوى الأداء والكفاءة إلى زيادة الفعالية والإبتكار. كما انه ايضا يعتبر عاملاً من عوامل الجذب والاحتفاظ بأفضل الكوادر في الجهاز.

يعتبر الجهاز أول جهة حكومية محلية تحصل على مثل هذا الاعتماد في إمارة أبو ظبي. من خلال هذا الإعتراف العالمي المرموق سيتمكن الجهاز من تعزيز برامج التدريب والتعاون مع أكبر واعرق المنظمات الإدارية في المملكة المتحدة وتعزيز عملية التطوير المستمرة للموظفين وفقاً للمعايير العالمية.

شهادة الأيزو 2000:2011

حصل الجهاز على شهادة الأيزو 2000:2011 من قبل مؤسسة (Lloyd's Register Quality Assurance). يتطلب الحصول على شهادة الأيزو 2000:2011 أن يتم تخطيط وإنشاء وتنفيذ وتشغيل ومراقبة ومراجعة وتحسين نظام إدارة خدمة تقنية المعلومات. كما تشمل تلك المتطلبات على التصميم، والانتقال والتسليم وتحسين الخدمات لتلبية متطلبات الخدمة المتفق عليها. إن الحصول على هذه الشهادة المرموقة يؤكد أن الجهاز لديه منظومة شاملة من السياسات والإجراءات الكفيلة بإدارة عمليات وخدمات تقنية المعلومات للوصول للأعلى مستوى رضا لدى موظفي الجهاز.

شهادة الأيزو 2013:27001

حصل الجهاز على شهادة الأيزو 2013:27001 من قبل مؤسسة (Lloyd's Register Quality Assurance). إن الحصول على هذه الشهادة المرموقة يؤكد أن الجهاز لديه إمكانيات ومعايير عالمية لأمن المعلومات كفيhle بحماية البنية التحتية لتقنيه المعلومات لدى الجهاز. إن هذه الشهادة تمنح فقط للمؤسسات والتي تثبت أنها تلبى أعلى معايير أمن المعلومات والتي يتم تقييمها من قبل فريق مستقل ومعتمد من المدققين. ويدرك الجهاز الأهمية القصوى من إنشاء برنامج أمن معلومات على أساس المعايير الدولية.

شهادة OHSAS 18001:2007

حصل الجهاز على شهادة OHSAS 18001:2007 وهي شهادة عالمية معروفة مختصة بمعايير السلامة والصحة المهنية والتي أكدت على قيام الجهاز بتوفير بيئة عمل صحية وآمنة لموظفيه من خلال إطار يساعد على تحقيق ما يلي:

- تحديد ومراقبة مخاطر الصحة والسلامة
- الخفض من احتمال وقوع حوادث
- الالتزام القانوني بالمساعدات
- تحسين الأداء العام

شهادة الاستثمار في الموارد البشرية

تم منح إدارة الموارد البشرية والاتصال بالجهاز شهادة الاستثمار في الموارد البشرية (Investors In People) تأكيداً للالتزام بالجهاز بتوفير أفضل الممارسات في الموارد البشرية وتقديره لأهمية الموظفين بالجهاز. إن شهادة الاستثمار في الموارد البشرية (Investors In People) التي تمنحها الهيئة الدولية للمستثمرين في الموارد البشرية بالمملكة المتحدة، والتي تعتمد أفضل الممارسات لتحسين أداء الموظفين وإنتاجيتهم بالاعتماد على تطوير إمكانياتهم، وقد ساعدت عملية التقييم في تحسين عشرة مجالات أساسية في الموارد البشرية، تشمل: استراتيجية الأعمال، واستراتيجية التنمية والتطوير، واستراتيجية إدارة الأفراد، واستراتيجية القيادة والإدارة، وفاعلية الإدارة، والتقدير والمكافأة، والمشاركة والتمكين، والتنمية والتطوير، وقياس الأداء، والتحسين المستمر.

شهادة الأيزو 14001:2015

إن شهادة الأيزو 14001:2015 تساعد الجهاز على تحقيق النتائج المرجوة من نظام الإدارة البيئية، والتي توفر قيمة للبيئة والمؤسسة والأطراف المعنية. تماشياً مع السياسة البيئية للجهاز، تشمل النتائج المرجوة من نظام الإدارة البيئية:

- تعزيز الأداء البيئي
- الوفاء بالتزامات الامتثال
- تحقيق الأهداف البيئية

إن حصول الجهاز على شهادة الأيزو 14001:2015 "شهادة الإدارة البيئية" قد تم وفقاً لأفضل الممارسات الدولية الصادرة عن معهد المعايير البريطانية (BSI).

المشاركة في الملتقى الوطني لطلاب الإمارات في الولايات المتحدة

شارك الجهاز للجنة الخامسة على التوالي في فعاليات الملتقى الوطني لطلبة دولة الإمارات العربية المتحدة في العاصمة الأمريكية واشنطن والذي تنظمه سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة بالولايات المتحدة الأمريكية. يعد هذا الملتقى فرصة لطلاب الدولة الدارسين هناك للتعرف على فرص العمل المستقبلية المتاحة لهم بعد عودتهم إلى البلاد، كما يتيح هذا التواصل فرصة للتعريف على دور الجهاز واختصاصاته بالإضافة إلى شرح مزايا برنامج تطوير المدققين الإماراتيين بالجهاز.

5.4.4 المؤتمرات وورش العمل

استمر الجهاز خلال عام 2016 في تنظيم المؤتمرات وورش العمل للجهات الخاضعة والأفراد حول المواضيع التي تندرج تحت دوره الأساسي وضمن نطاق الخبرات المتوفرة لديه حيث واصل الجهاز إقامة «منتدى أبوظبي الفني لمعايير المحاسبة والتدقيق» برئاسة مدير مكتب معايير المحاسبة والتدقيق لديه وعضوية عدد من شركاء التدقيق والمحاسبة الفنيين لشركات التدقيق. يتم انعقاد منتدى أبوظبي الفني لمعايير المحاسبة 3 مرات كل عام وذلك لمراجعة أوراق عمل محاسبية فنية والتي تناولت موضوعات مثل: انخفاض القيمة، والقيمة العادلة، والشهرة، وأصول الامتياز لتقديم الخدمات، والاعتراف بالأصول، والاستهلاك، والموكل والوكيل، والمساهمات الحكومية، وتحديد الأطراف ذات العلاقة والإفصاح عنها، واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية، والإفصاح عن مصادر عدم موثوقية التقديرات، ومعاملات السيطرة المشتركة، والإيجارات، والمخصصات، والاستثمارات العقارية، والعقود المثقلة بالأعباء وقواعد السلوك المهني.

5. خطة عمل 2017

في ما يلي أهم ملامح خطة عمل الجهاز لعام 2017:

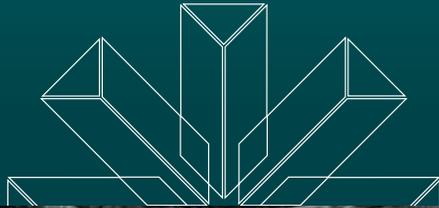
- تدقيق البيانات المالية لحكومة أبوظبي وفق معايير دولية وإصدار تقرير التدقيق ضمن المهلة الزمنية المحددة في قانون النظام المالي.
- فحص البيانات المالية لمجموعة من الجهات الخاضعة ومدى التزام الجهات بموازنتها وحثها على إعداد التقارير المالية بما يتفق مع المعايير الدولية والتأكد من التزام الجهات الخاضعة بقواعد تعيين مدققي الحسابات الصادرة بموجب القانون رقم 14 لسنة 2008.
- إجراء تقييم للإدارات المالية في بعض الجهات.
- تقييم التدقيق الداخلي بالجهات الخاضعة والاستمرار في مساعدة ومساندة الجهات الخاضعة في تطوير أداء وحدات التدقيق الداخلي.
- مراجعة المشتريات لمجموعة من الجهات الخاضعة.
- مراجعة عدد من الخدمات والنواتج ذات الأولوية.
- التحقيق في البلاغات المحالة إلى الجهاز وفي المخالفات التي تتكشف له خلال القيام بأعماله وإصدار تقارير الفحص الخاص.
- النظر في تطوير مخرجات جديدة تضيف من حيث طبيعتها فوائد تُكْمَل نواتج المخرجات الأخرى التي يقدمها الجهاز بما يواكب التطورات على نطاق حكومة أبوظبي.
- معالجة الأمور المحاسبية المعقدة وتوحيد تفسير معايير التقارير المالية من خلال «منتدى أبوظبي الفني لمعايير المحاسبة والتدقيق».
- الإستمرار في دعم أنظمة ولوائح مشروع الحوكمة وتقديم المشورة والدعم للجهات الخاضعة عند الطلب.
- تدعيم وحدة الأبحاث والمعرفة في الجهاز والاستمرار في التواصل مع جهات محلية وعالمية في مجال المحاسبة والتدقيق من خلال الالتحاق بعضوية الجهات المناسبة والمفيدة.
- المشاركة في إجتماعات "المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين - IFIAR" وإجتماعات مجلس إدارة المنتدى.
- متابعة مخرجات «برنامج تطوير المدققين» المتعلق بتدريب وتأهيل المدققين الإماراتيين ومساعدتهم على إكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لنجاحهم ودفع مسيرتهم المهنية والانتقال من منصب مساعد مدقق إلى منصب مدير مدققين وتقديم الدورات التدريبية للحصول على الشهادات المهنية ذات العلاقة.
- الاستمرار في إعارة الموظفين الملتحقين بـ«برنامج تطوير المدققين» إلى شركات التدقيق الأربعة الكبرى في العالم.
- الإستمرار في توفير الدعم والمساندة الفنية لمستخدمي «نظام الحوكمة الإلكتروني».

04 الجزء

البيانات المالية
مع تقرير مدقق
الحسابات المستقل

للسنة المنتهية
في 31 ديسمبر 2016

صفحة 56





صحراء في أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة





الصفحة

جدول المحتويات

1	تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة
3	بيان المركز المالي
4	بيان الأداء المالي
5	بيان التغيرات في حساب حكومة أبوظبي
6	بيان التدفقات النقدية
7	بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية
9	إيضاحات حول البيانات المالية

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية، بشكل مجمل، خالية من الأخطاء المادية، التي تنتج عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو عبارة عن درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكتشف دائماً أي خطأ مادي عند وجوده. قد تنشأ الأخطاء نتيجة الاحتيال أو الخطأ وتعتبر هذه الأخطاء مادية إذا كان من المتوقع أن تؤثر بصورة فردية أو جماعية وبشكل معقول على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية.

جزء من أعمال التدقيق التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، قمنا بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء كانت نتيجة الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنة بالأخطاء المادية الناتجة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بأعمال التدقيق وذلك بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف الراهنة، وليس بغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للجهاز.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الموضوعية من قبل الإدارة.
- التحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تُثير شكوك جوهريّة حول قدرة الجهاز على مواصلة أعماله وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال خلصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو نقوم بتعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مدققي الحسابات. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الجهاز عن مواصلة أعماله وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم عرض البيانات المالية وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تضمن عرض البيانات المالية بصورة عادلة.

نتواصل مع رئيس الجهاز بخصوص عدة أمور من ضمنها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهريّة المترتبة على أعمال التدقيق بما في ذلك أي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال أعمال التدقيق.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

نؤكد أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات اللازمة لتدقيقنا وأن البيانات المالية تلتزم، من كافة النواحي المادية، بمتطلبات القانون المالي رقم (18) لسنة 2006 بشأن إصدار النظام المالي لحكومة إمارة أبوظبي. كما لم يستترع انتباهنا وجود أية مخالفة لذلك القانون خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 ذات أثر مادي على البيانات المالية للجهاز.

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد



فوزي أبوراس

رقم التسجيل: 968

أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

التاريخ:



جهاز أبوظبي للمحاسبة

بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2016

2015 درهم	2016 درهم	إيضاح	
			الأصول
			الأصول المتداولة
			النقد وما يعادله
5,000	5,000	4	حساب حكومة أبوظبي
20,489,925	26,084,723	13, 5	مدفوعات مقدماً وذمم مدينة أخرى
4,530,176	3,608,925	6	
<u>25,025,101</u>	<u>29,698,648</u>		
			الأصول غير المتداولة
			الأصول غير الملموسة
2,933,273	2,204,525	9	ممتلكات ومعدات
151,827,063	12,326,851	7	
154,760,336	14,531,376		
179,785,437	44,230,024		
			إجمالي الأصول
			الالتزامات
			الالتزامات المتداولة
			مبالغ مستحقة الدفع وذمم دائنة أخرى
15,171,288	1,665,533	10	منح حكومية مؤجلة متعلقة بالأصول
1,812,697	6,129,237	5	
16,983,985	7,794,770		
			الالتزامات غير المتداولة
			منح حكومية مؤجلة متعلقة بالأصول
132,161,123	8,307,984	5	مبالغ محتجزة من المقاولين
6,245,073	-		مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
24,395,256	28,127,270	11	
162,801,452	36,435,254		
179,785,437	44,230,024		
			إجمالي الالتزامات

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية بناءً على قرار رئيس الجهاز بتاريخ 16 مارس 2017.


حمد الحر السويدي
رئيس الجهاز


عبد العزيز عبد الله الخوري
مدير تنفيذي


محمد سيف المهيري
مدير ادارة - المالية

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 16 جزء من هذه البيانات المالية.
إن تقرير مدقق الحسابات المستقل مدرج في صفحة 1 إلى 2.



جهاز أبوظبي للمحاسبة

بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

2015 درهم	2016 درهم	إيضاح	الإيرادات
135,403,951	135,035,964	13,5	إيرادات من معاملات غير تبادلية المساهمات المالية من حكومة أبوظبي
<u>1,189,977</u>	<u>1,339,407</u>		إيرادات من معاملات تبادلية إيرادات أخرى
<u>136,593,928</u>	<u>136,375,371</u>		إجمالي الإيرادات
			المصروفات
118,600,486	120,578,145		رواتب ومزايا الموظفين
1,153,537	4,312,972		الاستهلاك والإطفاء
<u>16,839,905</u>	<u>11,484,254</u>	12	المصروفات الإدارية والعمومية
<u>136,593,928</u>	<u>136,375,371</u>		إجمالي المصروفات

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 16 جزء من هذه البيانات المالية.
إن تقرير مدقق الحسابات المستقل مدرج في صفحة 1 إلى 2.



جهاز أبوظبي للمحاسبة

بيان التغيرات في حساب حكومة أبوظبي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

2015 درهم	2016 إيضاح درهم		
(16,357,406)	(20,489,925)	5	الرصيد كما في 1 يناير
205,865,658	142,704,063	5	مبالغ مستلمة خلال السنة متعلقة بمصروفات تشغيلية ورأسمالية
(74,373,712)	(16,016,246)	5	مبالغ مستلمة خلال السنة متعلقة بمصروفات رأسمالية ومحوّلة إلى منح حكومية مؤجلة
(1,374,051)	(1,559,623)	5	المسدد إلى حكومة أبوظبي خلال السنة
(134,250,414)	(130,722,992)	5	مساهمات محققة لإيرادات خلال السنة متعلقة بمصروفات تشغيلية
<u>(20,489,925)</u>	<u>(26,084,723)</u>	5	الرصيد كما في 31 ديسمبر

الحساب مبوب في بيان المركز المالي كما يلي:

الأصول المتداولة

<u>20,489,925</u>	<u>26,084,723</u>	5	حساب حكومة أبوظبي
-------------------	-------------------	---	-------------------

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 16 جزء من هذه البيانات المالية. إن تقرير مدقق الحسابات المستقل مدرج في صفحة 1 إلى 2.



جهاز أبوظبي للمحاسبة

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

2015	2016	إيضاح	
درهم	درهم		
			الأنشطة التشغيلية
			التسويات
1,153,537	4,312,972		الاستهلاك والإطفاء
3,385,011	4,790,005	11	مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين المكون خلال السنة
(21,500)	(57,000)		أرباح بيع ممتلكات ومعدات
(134,250,414)	(130,722,992)	5	مساهمات متعلقة بمصروفات تشغيلية معترف بها كإيرادات خلال السنة
(1,153,537)	(4,312,972)	5	منح حكومية مؤجلة متعلقة بالأصول معترف بها كإيرادات خلال السنة
1,204,308	921,251		النقص في المدفوعات مقدماً والذمم المدينة الأخرى
52,141	941,533		الزيادة في المبالغ المستحقة الدفع والذمم الدائنة الأخرى
204,491,607	141,144,440		صافي مساهمات مستلمة خلال السنة بعد خصم المسدد إلى حكومة أبوظبي
(750,393)	(1,057,991)	11	مكافآت نهاية الخدمة للموظفين المسددة خلال السنة
<u>74,110,760</u>	<u>15,959,246</u>		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
(72,093,612)	(15,566,569)		مدفوعات لشراء ممتلكات ومعدات
(2,280,100)	(449,677)		مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة
21,500	57,000		عائدات بيع ممتلكات ومعدات
<u>(74,352,212)</u>	<u>(15,959,246)</u>		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
(241,452)	-		النقص في النقد وما يعادله
246,452	5,000		النقد وما يعادله كما في بداية السنة
<u>5,000</u>	<u>5,000</u>	4	النقد وما يعادله كما في نهاية السنة
<u><u>15,773,961</u></u>	<u><u>152,514,525</u></u>		ممتلكات ومعدات

إن المعاملات الرئيسية غير النقدية المستبعدة من بيان التدفقات النقدية تتمثل في:

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 16 جزء من هذه البيانات المالية.
إن تقرير مدقق الحسابات المستقل مدرج في صفحة 1 إلى 2.



جهاز أبوظبي للمحاسبة

بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

البيان	مبالغ الموازنة الأصلية المعتمدة	مبالغ الموازنة النهائية	المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة	الفرق
	درهم	درهم	درهم	درهم
مقبوضات				
المساهمة من حكومة أبوظبي	175,200,000	171,991,219	142,704,063	29,287,156
إيرادات من جهات غير خاضعة	-	-	1,517,123	(1,517,123)
إجمالي المقبوضات	175,200,000	171,991,219	144,221,186	27,770,033
المسدد إلى حكومة أبوظبي	-	-	(1,559,623)	1,559,623
صافي المقبوضات المتاحة للاستخدام	175,200,000	171,991,219	142,661,563	29,329,656
المصروفات				
الباب الأول - رواتب ومصروفات ومزايا الموظفين				
الراتب الأساسي والبدلات الأخرى	123,019,000	123,019,000	101,739,239	21,279,761
بدل رسوم دراسية	5,464,000	5,464,000	5,224,053	239,947
اشتراكات صندوق معاشات ومكافآت التقاعد	6,500,000	6,500,000	5,261,620	1,238,380
اشتراكات صندوق معاشات التقاعدية لسلطنة عمان	71,000	71,000	69,016	1,984
مكافآت نهاية الخدمة المسددة خلال السنة	1,500,000	1,500,000	1,057,991	442,009
التأمين الصحي	1,900,000	1,900,000	1,797,463	102,537
أتعاب خدمات توظيف	200,000	200,000	93,375	106,625
مصروفات أخرى	135,000	135,000	83,023	51,977
إجمالي رواتب ومصروفات الموظفين	138,789,000	138,789,000	115,325,780	23,463,220
الباب الثاني - مصروفات تشغيلية أخرى				
أتعاب استشارية	3,127,000	3,152,000	2,395,090	756,910
إيجار المكتب ومصاريف أخرى ذات صلة	5,840,000	5,640,000	3,917,836	1,722,164
مصاريف سيارات (تأمين، صيانة، وقود)	78,000	78,000	49,236	28,764
تشغيل وصيانة الحاسب الآلي والأثاث ومعدات المكاتب	1,540,000	1,610,000	1,204,397	405,603
الكتب والاشتراكات المهنية والعلمية	282,000	282,000	137,107	144,893
سفر ومهمات رسمية	1,421,000	1,421,000	1,154,316	266,684
الطباعة والنشر	750,000	750,000	447,318	302,682
مؤتمرات	1,775,000	1,775,000	1,281,922	493,078
مصروفات أخرى	345,000	450,000	298,971	151,029
إجمالي المصروفات التشغيلية الأخرى	15,158,000	15,158,000	10,886,193	4,271,807
المساعدات				
منح إلى مؤسسات ومنظمات غير ربحية	610,000	610,000	490,344	119,656
صافي المقبوضات التشغيلية	20,643,000	17,434,219	15,959,246	1,474,973

(يتبع)

جهاز أبوظبي للمحاسبة

بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

(تابع)

البيان	مبالغ الموازنة الأصلية المعتمدة	مبالغ الموازنة النهائية	المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة	الفرق
	درهم	درهم	درهم	درهم
الباب الثالث - المصروفات الرأسمالية				
الأثاث ومعدات المكاتب	-	10,000	4,050	5,950
أجهزة الحاسب الآلي	85,000	1,085,000	771,300	313,700
معدات مكتبية	50,000	40,000	-	40,000
أنظمة التطبيق والبرامج (أصول غير ملموسة)	2,508,000	1,508,000	449,677	1,058,323
عائدات بيع ممتلكات ومعدات	-	-	(57,000)	57,000
صافي المصروفات الرأسمالية	2,643,000	2,643,000	1,168,027	1,474,973
مشاريع رأسمالية				
الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ (مبنى الجهاز)	18,000,000	14,791,219	14,791,219	-
صافي المدفوعات الرأسمالية	20,643,000	17,434,219	15,959,246	1,474,973

يتم إعداد موازنة الجهاز والبيانات المالية باستخدام أسس مختلفة، حيث يتم إعداد بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية على نفس الأسس الذي يتبع لإعداد الموازنة وهو الأساس النقدي. إن التغيرات بين الموازنة الأصلية والموازنة النهائية هي نتيجة إعادة تخصيص ضمن الموازنة بالإضافة إلى نقل الموازنة الخاصة بالمشاريع الرأسمالية إلى شركة أبوظبي للخدمات العامة - مساندة. إن المعلومات الإضافية المتعلقة بالموازنة المعتمدة تم الإفصاح عنها في إيضاح رقم 16 في البيانات المالية.

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 16 جزء من هذه البيانات المالية.
إن تقرير مدقق الحسابات المستقل مدرج في صفحة 1 إلى 2.



1. عام

جهاز أبوظبي للمحاسبة «الجهاز» هو هيئة مستقلة تتبع ولي العهد، تم إنشاؤها وفقاً للقانون رقم (14) لسنة 2008 ليحل محل جهاز الرقابة المالية. ويتمثل دوره الرئيسي في:

- التحقق من أن إدارة وتحصيل وصرف الأموال والموارد العامة تتم بكفاءة وفاعلية واقتصادية.
- التحقق من صحة التقارير المالية والتزام الجهات الخاضعة بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة.
- الارتقاء بمبدأ المحاسبة والشفافية في جميع الجهات العامة.

يقوم الجهاز بتحقيق دوره عن طريق مجموعة من المخرجات تندرج ضمن ثلاثة مجموعات رئيسية وهي التدقيق والفحص المالي، ومراجعة الأداء والمخاطر، ودعم المحاسبة.

يقع المقر الرئيسي للجهاز في برج الصقر - شارع حمدان بن محمد، ص.ب: 435 أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة. بلغ عدد موظفي الجهاز 157 موظف كما في 31 ديسمبر 2016. (31 ديسمبر 2015: 160 موظف).

2. أسس إعداد البيانات المالية

1.2 بيان الالتزام وأسس الإعداد

لقد تم إعداد البيانات المالية للجهاز وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، والتي تم الالتزام بمطالباتها. تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية. تم عرض البيانات المالية بعملة دولة الإمارات العربية المتحدة «الدرهم»، وهي العملة الرئيسية للجهاز.

2.2 التغييرات في السياسات المحاسبية والإيضاحات

تتوافق السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية مع تلك التي تم اتباعها في السنة المالية السابقة. لم يقدّم الجهاز بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام الجديدة المبيّنة أدناه وهي غير مفعلة حتى تاريخ البيانات المالية.

- معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم 33 - تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام على أساس الاستحقاق للمرة الأولى - والذي يتم تطبيقه عند إعداد البيانات المالية للمرة الأولى للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017.
 - معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم 34 - البيانات المالية المنفصلة - والذي يتم تطبيقه على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017.
 - معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم 35 - البيانات المالية الموحدة - والذي يتم تطبيقه على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017.
 - معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم 36 - استثمارات في المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة - والذي يتم تطبيقه على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017.
 - معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم 37 - الترتيبات المشتركة - والذي يتم تطبيقه على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017.
 - معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم 38 - الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى - والذي يتم تطبيقه على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017.
 - معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم 39 - منافع الموظفين - والذي يحل محل المعيار 25، منافع الموظفين - والذي يتم تطبيقه على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018.
- إن تطبيق المعايير الجديدة المشار إليها أعلاه في المستقبل لن يؤثر بشكل جوهري على المركز المالي أو الأداء المالي للجهاز.

3.2 التقديرات والافتراضات غير المؤكدة

لا توجد تقديرات وافتراضات رئيسية متعلقة بمنافع مستقبلية أو مصادر رئيسية أخرى للتقديرات الغير مؤكدة في تاريخ البيانات المالية والتي يمكن أن تكون لها مخاطر هامة قد تتسبب في إجراء تعديلات مادية للمبالغ المدرجة في البيانات المالية خلال السنة المالية القادمة.



3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة

1.3 تحقيق الإيرادات

إيرادات من معاملات غير تبادلية

المساهمة المالية من حكومة أبوظبي

يتم إدراج المبالغ المستلمة والمستحقة من الحكومة في حساب حكومة أبوظبي. يتم إثبات المساهمة المستلمة كإيراد في بيان الأداء المالي عندما يتم تقديم الخدمة وتحقيق الشروط الملحقة بالمساهمة وفي حدود المصروفات السنوية بعد خصم الإيرادات الأخرى. يتم تسجيل المنح الرأسمالية المستلمة كإيراد في بيان الأداء المالي على أساس القسط الثابت على مدى العمر المتوقع للأصول ذات الصلة.

إيرادات من معاملات تبادلية

إيرادات أخرى

يتم إثبات الإيرادات الأخرى عند التمكن من تقييم نتيجة المعاملة بطريقة معقولة وبناءً على مرحلة اكتمال المعاملة في تاريخ بيان المركز المالي، وعند عدم التمكن من تقييم نتيجة المعاملة بطريقة معقولة يتم إثبات الإيراد في حدود المصروفات المتكبدة التي يمكن استردادها.

2.3 المصروفات

تتألف المصروفات من المصروفات العمومية والإدارية والأجور والاستهلاك والإطفاء، ويتم الاعتراف بها في بيان الأداء المالي عند تكبدها ما لم يترتب عليها منافع اقتصادية مستقبلية، وفي حال ترتب عليها منافع اقتصادية مستقبلية يتم الاعتراف بها كأصول.

3.3 ممتلكات ومعدات

يتم إثبات الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم، كما يتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر أو فترة الایجار المتبقية لكل منها كما يلي:

السيارات	4 سنوات
الأثاث والمفروشات	4 سنوات
تركيبات وتحسينات في مباني مستأجرة	4 سنوات
أجهزة ومعدات مكتبية	3 سنوات

يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات لتحديد ما إذا كان يوجد أي انخفاض في القيمة، وذلك عندما تشير الأحداث أو التغييرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية. وفي حال وجود هذا المؤشر، وعندما تكون القيمة الدفترية أعلى من القيمة الممكن استردادها، يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل لمبلغ الخدمة القابل للاسترداد. ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الأداء المالي.

4.3 الأصول غير الملموسة

تتمثل الأصول غير الملموسة في برامج الحاسب الآلي، ويتم إثباتها بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم، كما يتم إطفؤها بطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لها وهو 3 سنوات.

يتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة لتحديد ما إذا كان يوجد أي انخفاض في القيمة، وذلك عندما تشير الأحداث أو التغييرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية. وفي حال وجد هذا المؤشر، وعندما تكون القيمة الدفترية أعلى من مبلغ الخدمة القابل للاسترداد، يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل لمبلغ الخدمة القابل للاسترداد. ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الأداء المالي.

5.3 مدفوعات مقدماً ودمم مدينة أخرى

تدرج المدفوعات مقدماً والدمم المدينة الأخرى بالمبلغ المدفوع مخصوماً منها المبالغ المقدر عدم تحصيلها، لم يتم تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها في 2016 (2015: لا شيء)، كما لم يتم شطب ديون خلال السنة (2015: لا شيء).



3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

6.3 مبالغ مستحقة الدفع وذمم دائنة أخرى

يتم الاعتراف مبدئياً بالمبالغ مستحقة الدفع الذمم الدائنة الأخرى بالقيمة العادلة، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

7.3 مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم احتساب مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم (25) والذي يتطلب استخدام التقنيات الاكتوارية للقيام بتقدير يمكن الاعتماد عليه لقيمة المنافع التي اكتسبها الموظفون مقابل الخدمات التي تم تأديتها بواسطتهم في الفترة الحالية وكذلك الفترات السابقة، كما يتطلب القيام بتقديرات حول معدل دوران الموظفين وحول المتغيرات المالية وخصم تلك المنافع باستخدام طريقة أثمان الوحدة المقدر.

8.3 النقد وما يعادله

يشتمل النقد وما يعادله على النقد والأرصدة لدى البنك والودائع التي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل.

9.3 الأدوات المالية

تشتمل الأدوات المالية على الأصول المالية والالتزامات المالية، وتشتمل الأصول المالية على النقد وما يعادله والذمم المدينة الأخرى، كما تشتمل الالتزامات المالية على الذمم الدائنة الأخرى. يتم مبدئياً الاعتراف بالأدوات المالية بالتكلفة، ولاحقاً للاعتراف المبدئي يتم قياس الأدوات المالية على النحو المبين أدناه. كما في 31 ديسمبر 2016، لا تختلف القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية جوهرياً عن قيمها الدفترية.

النقد وما يعادله

يتعرض النقد وما يعادله لمخاطر غير هامة من حيث التغيرات في القيمة العادلة، ويستخدم النقد من قبل الجهاز في إدارة بعض التزاماته قصيرة الأجل.

الذمم المدينة الأخرى

يتم الاعتراف مبدئياً بالذمم المدينة الأخرى بالقيمة العادلة، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ناقصاً مخصص انخفاض القيمة. يتم رصد مخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة عندما يكون هناك دليل موضوعي يفيد بأن الجهاز لن يكون قادر على تحصيل كافة المبالغ المستحقة وفقاً لفترات الاستحقاق الأصلية للذمم المدينة.

الذمم الدائنة الأخرى

يتم الاعتراف بالالتزامات المتعلقة بالمبالغ المستحقة الدفع في المستقبل مقابل البضائع أو الخدمات المستلمة، سواء صدر بشأنها فواتير من المورد أو لم تصدر.

4. النقد وما يعادله

2015	2016	
درهم	درهم	
5,000	5,000	نقد في الصندوق

5. حساب حكومة أبوظبي

تقدم حكومة أبوظبي مساهمات للجهاز لتغطية المصروفات التشغيلية التي يتكبدها خلال السنة، وبالتالي لا يحقق الجهاز أي فائض أو عجز ويكون رصيد بيان الأداء المالي النهائي صفر. يتم استلام جزء من هذه المساهمات ك مبلغ نقدي، والباقي كذمم مدينة وذلك مقابل المصروفات المتكبدة والمستحقة والغير مسددة مثل مكافآت نهاية الخدمة للموظفين، واللإجازات والمصروفات الأخرى المستحقة وهي تمثل معاملات غير تبادلية للمصروفات التشغيلية المستحقة ومن ضمن الموازنة المعتمدة، ويتم الاعتراف بها كذمم مدينة في بيان المركز المالي بحساب حكومة أبوظبي.

أيضاً، تقوم الحكومة بتقديم منح لسداد المصروفات الرأسمالية للجهاز وفقاً للموازنة المعتمدة. يتم إدراج المنح الرأسمالية المستلمة كمنح مؤجلة متعلقة بالأصول في بيان المركز المالي، ويتم تسجيلها في بيان الأداء المالي على أساس القسط الثابت على مدى العمر المتوقع للأصول ذات الصلة.

الاجمالي	مساهمات متعلقة بالمصروفات التشغيلية	منح متعلقة بالمصروفات الرأسمالية	ايضاح
درهم	درهم	درهم	
44,396,239	(16,357,406)	60,753,645	الرصيد كما في 1 يناير 2015
205,865,658	131,491,946	74,373,712	مبالغ مستلمة خلال 2015
(1,374,051)	(1,374,051)	-	المسدد إلى حكومة أبوظبي خلال 2015
<u>(135,403,951)</u>	<u>(134,250,414)</u>	<u>(1,153,537)</u>	مساهمات محققة لإيرادات خلال 2015
<u>113,483,895</u>	<u>(20,489,925)</u>	<u>133,973,820</u>	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2015
142,704,063	126,687,817	16,016,246	مبالغ مستلمة خلال 2016
14,447,288	-	14,447,288	13 تحويل الحسابات الدائنة إلى أطراف ذات علاقة
			تحويل المبالغ المحتجة من المقاولين إلى أطراف ذات علاقة
6,827,364	-	6,827,364	13 مشروع مبنى الجهاز المحول إلى أطراف ذات علاقة
(152,344,219)	-	(152,344,219)	13 علاقة
(200,330)	-	(200,330)	13 الأصول المحولة إلى أطراف ذات علاقة
30,024	-	30,024	13 الاستهلاك المتراكم على الأصول المحولة
(1,559,623)	(1,559,623)	-	المسدد إلى حكومة أبوظبي خلال 2016
<u>(135,035,964)</u>	<u>(130,722,992)</u>	<u>(4,312,972)</u>	مساهمات محققة لإيرادات خلال 2016
<u>11,647,502</u>	<u>(26,084,723)</u>	<u>14,437,221</u>	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2016

مبوبة في بيان المركز المالي كما يلي:

منح متعلقة بالمصروفات الرأسمالية

منح حكومية مؤجلة متعلقة بالأصول
الالتزامات المتداولة
الالتزامات غير المتداولة

الرصيد في 31 ديسمبر

2015	2016
درهم	درهم
1,812,697	6,129,237
132,161,123	8,307,984
<u>133,973,820</u>	<u>14,437,221</u>

مساهمات متعلقة بالمصروفات التشغيلية

حساب حكومة أبوظبي
الأصول المتداولة

2015	2016
درهم	درهم
20,489,925	26,084,723



6. مدفوعات مقدماً ودمم مدينة أخرى

2015 درهم	2016 درهم
1,136,331	1,129,193
2,951,500	2,272,103
442,345	207,629
<u>4,530,176</u>	<u>3,608,925</u>

مصروفات مدفوعة مقدماً
سلف وفروض إسكان للموظفين
دمم مدينة أخرى

7. ممتلكات ومعدات

السيارات	الأثاث والمفروشات	تركيبات وتحسينات في مباني مستأجرة	حاسب آلي وأجهزة مكتبية	أعمال رأسمالية فيد التنفيذ	الإجمالي	
درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	
2016						
التكلفة						
358,000	2,622,000	3,828,589	7,121,603	150,288,327	164,218,519	الرصيد كما في 1 يناير 2016
-	4,050	-	771,300	15,373,510	16,148,860	الإضافات
-	-	-	(1,149,912)	-	(1,149,912)	الاستيعادات
-	(7,900)	-	(192,430)	(152,344,219)	(152,544,549)	محول الى أطراف ذات علاقة (إيضاح 13، 8)
-	-	-	13,317,618	(13,317,618)	-	تحويلات
358,000	2,618,150	3,828,589	19,868,179	-	26,672,918	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2016
الاستهلاك المتراكم						
309,056	2,599,103	3,827,913	5,655,384	-	12,391,456	الرصيد كما في 1 يناير 2016
38,500	12,244	674	3,083,129	-	3,134,547	استهلاك السنة
-	-	-	(1,149,912)	-	(1,149,912)	الاستيعادات
-	(901)	-	(29,123)	-	(30,024)	محول الى أطراف ذات علاقة (إيضاح 13، 8)
347,556	2,610,446	3,828,587	7,559,478	-	14,346,067	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2016
10,444	7,704	2	12,308,701	-	12,326,851	صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2016
2015						
التكلفة						
544,001	2,614,101	3,828,589	6,027,082	63,558,124	76,571,897	الرصيد كما في 1 يناير 2015
-	7,899	-	1,129,471	86,730,203	87,867,573	الإضافات
(186,001)	-	-	(34,950)	-	(220,951)	الاستيعادات
358,000	2,622,000	3,828,589	7,121,603	150,288,327	164,218,519	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2015
الاستهلاك المتراكم						
441,083	2,586,721	3,824,018	5,186,574	-	12,038,396	الرصيد كما في 1 يناير 2015
53,974	12,382	3,895	503,760	-	574,011	استهلاك السنة
(186,001)	-	-	(34,950)	-	(220,951)	الاستيعادات
309,056	2,599,103	3,827,913	5,655,384	-	12,391,456	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2015
48,944	22,897	676	1,466,219	150,288,327	151,827,063	صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2015

8. الاعمال الرأسمالية قيد التنفيذ

تتمثل الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ في الانشاءات التي يقوم بها الجهاز، ويتم إدراجها ضمن الممتلكات والمعدات على أساس التكلفة في تاريخ بيان المركز المالي. يتم تحويل الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ إلى فئة الأصول المناسبة ويتم استهلاكها عند الانتهاء من إنشاء الأصل وعندما يكون جاهزا للاستخدام. خلال العام تم تحويل مشروع مبنى الجهاز إلى أطراف ذات علاقة، وعليه تم إيقاف الاعتراف بالأصول ذات الصلة كما تم خفض القيمة الدفترية للمبالغ مستحقة الدفع ودمم دائنة أخرى والمبالغ المحتجزة من المقاولين والمنح الحكومية المؤجلة المتعلقة بالأصول. وقد تم تحويل الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ والمتعلقة بمركز البيانات إلى حسابات الأصول الثابتة ذات الصلة ببنك الحاسب اللاي والجهزة المكتبية.

9. الأصول غير الملموسة

برامج حاسب آلي		
2015	2016	
درهم	درهم	
		التكلفة
6,625,035	8,905,135	الرصيد كما في 1 يناير
<u>2,280,100</u>	<u>449,677</u>	الإضافات
<u>8,905,135</u>	<u>9,354,812</u>	الرصيد كما في 31 ديسمبر
		الإطفاء المتراكم
5,392,336	5,971,862	الرصيد كما في 1 يناير
<u>579,526</u>	<u>1,178,425</u>	الإطفاء للسنة
<u>5,971,862</u>	<u>7,150,287</u>	الرصيد كما في 31 ديسمبر
<u><u>2,933,273</u></u>	<u><u>2,204,525</u></u>	صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر

10. مبالغ مستحقة الدفع ودمم دائنة أخرى

2015	2016	
درهم	درهم	
14,447,288	-	مستحق إلى أطراف ذات علاقة (إيضاح 13)
131,994	118,238	دمم دائنة أخرى
<u>592,006</u>	<u>1,547,295</u>	المصروفات المستحقة
<u><u>15,171,288</u></u>	<u><u>1,665,533</u></u>	

11. مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

2015	2016	
درهم	درهم	
21,760,638	24,395,256	الرصيد كما في 1 يناير
3,385,011	4,790,005	المخصص المكون خلال السنة
<u>(750,393)</u>	<u>(1,057,991)</u>	مكافآت نهاية الخدمة المسددة خلال السنة
<u><u>24,395,256</u></u>	<u><u>28,127,270</u></u>	الرصيد كما في 31 ديسمبر

الموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة يطبق عليهم أحكام القانون رقم (2) لسنة 2000 بشأن معاشات ومكافآت التقاعد المدنية لإمارة أبوظبي وتعديلاته، وقد بلغت مساهمات الجهاز لحساب التقاعد ما قيمته 5,261,620 درهم لعام 2016 (2015: 5,165,127 درهم) والتي تم دفعها مباشرة إلى صندوق معاشات ومكافآت التقاعد لإمارة أبوظبي.



12. المصروفات الإدارية والعمومية

2015	2016	
درهم	درهم	
3,112,961	3,118,574	الإيجار
5,134,667	2,400,590	أتعاب استشارية
2,003,657	1,281,922	مؤتمرات
1,143,959	1,154,316	سفر مهمات رسمية
1,494,654	1,036,563	صيانة الحاسب الآلي
503,245	490,344	منح إلى مؤسسات ومنظمات غير ربحية
230,385	462,416	خدمات التنظيف والأمن
687,949	447,318	الطباعة والنشر
665,535	257,690	الاتصالات والتكليف والكهرباء
109,775	93,375	مصروفات التوظيف
128,946	-	الإعلان
1,624,172	741,146	مصروفات أخرى
<u>16,839,905</u>	<u>11,484,254</u>	

13. الأطراف ذات العلاقة

الأطراف ذات العلاقة هي حكومة أبوظبي، وموظفي الإدارة الرئيسيين في الجهاز، بالإضافة إلى الشركات التي يكون تلك الأطراف ملاك رئيسيون بها أو يسيطرون عليها.

تتمثل المعاملات مع الأطراف ذات علاقة في معاملات مع المؤسسات الحكومية في سياق عملياتها التشغيلية العادية وبموجب الشروط والأحكام الاعتيادية في هذه المعاملات.

أرصدة الأطراف ذات علاقة:

2015	2016	
درهم	درهم	
<u>20,489,925</u>	<u>26,084,723</u>	مستحق من حكومة أبوظبي
<u>14,447,288</u>	-	مستحقات شركة أبوظبي للخدمات العامة - مساندة

المعاملات مع الأطراف ذات علاقة:

2015	2016	
درهم	درهم	
<u>70,956,241</u>	<u>14,791,219</u>	دفعات إلى شركة أبوظبي للخدمات العامة - مساندة خلال السنة
<u>135,403,951</u>	<u>135,035,964</u>	حكومة أبوظبي
-	<u>14,447,288</u>	إيرادات من معاملات غير تبادلية - المساهمات المالية
-	<u>6,827,364</u>	تحويل الحسابات الدائنة
-	<u>152,344,219</u>	تحويل المبالغ المحتجزة من المقاولين
-	<u>200,330</u>	مشروع مبنى الجهاز
-	<u>30,024</u>	تحويل الأصول
-		تحويل الاستهلاك المتراكم



13. الأطراف ذات العلاقة (تابع)

رواتب ومزايا الموظفين الرئيسيين

يشمل موظفو الإدارة الرئيسيون كلاً من رئيس الجهاز والمديرين التنفيذيين ومديري الأقسام، وفيما يلي إجمالي رواتب ومزايا ومكافآت الموظفين الرئيسيين وبيان بعدهم:

2015	2016	
درهم	درهم	
15,576,864	12,929,858	رواتب ومزايا ومكافآت
1,175,875	1,491,188	مكافآت نهاية الخدمة المستحقة
10	8	عدد الموظفين الرئيسيين

14. الالتزامات والارتباطات

2015	2016	
درهم	درهم	
10,537,299	-	مشروع مبنى الجهاز
-	214,700	مركز البيانات
10,537,299	214,700	

15. أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية

1.15 مخاطر العملات

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تذبذب قيمة الأدوات المالية المدرجة بالعملات الأجنبية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

يقوم الجهاز بإدارة حساباته البنكية ومعظم عملياته المالية بالدرهم والذي يمثل العملة الرئيسية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وبناءً على ذلك فإن الإدارة تعتقد بأن الجهاز لا يتعرض لمخاطر هامة تتعلق بالعملات الأجنبية.

2.15 مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية. لا يملك الجهاز أصولاً والالتزامات مالية تعتمد بشكل جوهري على أسعار الفائدة، وبناءً على ذلك فإن الإدارة تعتقد بأن الجهاز لا يتعرض لمخاطر أسعار الفائدة.

3.15 مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد أطراف الأداة المالية من الوفاء بالتزاماته، الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسائر مالية.

يتعرض الجهاز لمخاطر ائتمان غير هامة على الذمم المدينة، والتي تشمل المصروفات المقدمة وقروض إسكان الموظفين والذمم المدينة الأخرى (إيضاح 6). يقوم الجهاز بمراقبة المخاطر الائتمانية من خلال وضع حدود لقروض إسكان الموظفين تتساوى مع التزاماته نحوهم ومراقبة الذمم المدينة القائمة.

4.15 مخاطر السيولة

يتعرض الجهاز لمخاطر سيولة غير هامة، حيث يتم التأكد من وجود الاعتمادات المالية اللازمة قبل الالتزام بارتباطات



وفقاً للقوانين والقواعد المطبقة في هذا الشأن.

16. بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية

1.16 يتم إعداد موازنة الجهاز على أساس نقدي باستخدام التصنيف على أساس طبيعة المصروفات للفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر وهي نفس فترة البيانات المالية. تم الموافقة على الموازنة من قبل صاحب السمو ولي عهد أبوظبي رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي وتم إدراجها ضمن الموازنة العامة لحكومة أبوظبي وفقاً لقرار رئيس المجلس التنفيذي رقم 65 لسنة 2016 بتاريخ 8 يونيو 2016.

2.16 يختلف أساس إعداد الموازنة عن أساس إعداد البيانات المالية، حيث يتم إعداد البيانات المالية على أساس الاستحقاق باستخدام تصنيف على أساس طبيعة المصروفات في بيان الأداء المالي، في حين أن إعداد الموازنة يتم بناءً على الأساس النقدي. تم إعادة توزيع المبالغ في البيانات المالية من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، كما تم إعادة تبويبها بحيث تكون على نفس الأساس المستخدم في الموازنة المعتمدة. وبناءً عليه يتم عرض مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية التي أعدت على أساس قابل للمقارنة مع الموازنة المعتمدة النهائية في بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية.

3.16 في حالة اختلاف أساس إعداد الموازنة عن أساس إعداد البيانات المالية فإن معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم 24 يتطلب إعداد تسوية بين المبالغ الفعلية المعروضة على أساس قابل للمقارنة كما وردت في بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية مع المبالغ الفعلية في البيانات المالية مع تحديد أي اختلافات في الأسس والتوقيت والمنشآت بشكل منفصل

4.16 لا يوجد اختلافات بين المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة كما وردت في بيان مقارنة بين الموازنة والمبالغ الفعلية والمبالغ الفعلية الواردة في بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 كما يلي:

صافي المدفوعات صافي المبالغ درهم	صافي المدفوعات الاستثمارية درهم	صافي المقبوضات التشغيلية درهم	2016
-	(15,959,246)	15,959,246	المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة كما هي معروضة في بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية للاختلافات
-	-	-	
-	(15,959,246)	15,959,246	المبالغ الفعلية في بيان التدفقات النقدية

5.16 تفسير الاختلافات الهامة بين المبالغ الفعلية والموازنة

إن إجمالي الاختلاف البالغ 29.3 مليون درهم نتج عن ما يلي:

المصروفات الرأسمالية

انخفاض المصروفات الرأسمالية بمبلغ 1.5 مليون درهم يرجع إلى تغييرات في خطط شراء الأصول غير الملموسة وتأجيل شراء بعض الأصول.

المصروفات التشغيلية

انخفاض المصروفات التشغيلية بمبلغ 27.8 مليون درهم ويرجع ذلك إلى تأجيل خطة القوى العاملة فيما يتعلق بملء بعض الوظائف الشاغرة والاعتماد على الموارد الداخلية، بالإضافة إلى تأجيل منح عدد من العقود التشغيلية إلى السنة التالية.

